03

الأمن الغذائي وعدم المساواة:

تحليل المخاطر والاتجاهات

الرسائل الرئيسية

01

هدّد انعدام الأمن الغذائي، في عام 2021، وبدرجة تتراوح بين المتوسطة والحادة، ما مجموعه 180.8 مليون شخص في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا[أ].

02

يعاني حوالي 35 في المائة من سكان المنطقة العربية من انعدام الأمن الغذائي بدرجة تتراوح بين المتوسطة والحادة، ومن الحرمان من الوصول المنتظم إلى الغذاء المغذي وبكميات كافية.

03

تشير التقديرات إلى أنّ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة بلغ حوالي 53.9 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 5 ملايين شخص عن العام السابق.

04

ليست أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي ظاهرة جديدة في المنطقة العربية؛ بل كانت موجودة قبل الحرب في أوكرانيا.

05

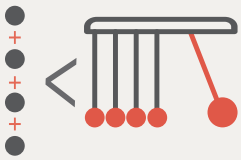

تشهد المنطقة العربية أزمة متعددة الأوجه، تتآزر فيها أزمات متعددة ومتداخلة لتُحدث وقعاً أشدّ من مجموع ما تحدثه كل أزمة بحد ذاتها.

06

في المنطقة العربية أوجه صارخة من عدم المساواة في انعدام الأمن الغذائي؛ فانعدام الأمن الغذائي أوسع انتشاراً بخمسة أضعاف في أقل البلدان نمواً منه في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

[أ] تشمل منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى بلدان المنطقة العربية، أذربيجان، أرمينيا، إسرائيل، تركيا، جورجيا، الصحراء الغربية، وقبرص. ولا تشمل هذه المنطقة جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا.

03 الأمن الغذائي وعدم المساواة:
تحليل المخاطر والاتجاهات

ألف. مقدمة

تتلاقى آثار تغيُّر المناخ مع تداعيات الاستهلاك المفرط للمياه وتدهور الأراضي والنمو السكاني لتُمعِن في الضغط على الموارد الطبيعية في المنطقة العربية، فتكون النتيجة تراجعاً في المحاصيل الغذائية، وخطراً داهماً على سُبُل العيش والأمن الغذائي.

وقد اتّبعت البلدان العربية، في السنوات الأخيرة، مسارات مختلفة للحفاظ على الأمن الغذائي. لكنّ تقدمها قد تبدّده الأزمات المتعددة التي ضربت المنطقة منذ عام 2020، فتكون النتيجة ظهور أوجه جديدة من عدم المساواة وتفاقم الأوجه القائمة. يشتمل هذا الفصل على تحليل لاتجاهات الأمن الغذائي بين عامي 2000 و2020، يليه تقييم لمختلف الصدمات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تعرّضت لها البلدان العربية في الفترة 2020-2022. ولا بد، هنا، من الإشارة إلى أنّ البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي في هذه البلدان محدودة نسبياً. ويعرض الفصل أيضاً بيانات أولية عن عدم المساواة في تداعيات الصدمات على مختلف الفئات السكانية، ويبحث في كيفية تأثير الصدمات على نواتج الأمن الغذائي. وأُجري في الفصل أيضاً تحليلٌ لعدم المساواة في أنماط استهلاك الأغذية استناداً إلى دراسات حالات استُخدمت فيها المسوحات الصحية والديمغرافية، وكذلك مسوحات لإنفاق الأسر واستهلاكها.

باء. اتجاهات الأمن الغذائي في المنطقة العربية 2000-2020

اتّبعت البلدان العربية مسارات مختلفة للحفاظ على أمنها الغذائي على مدى العقدين الماضيين، واقترب بعضها من تحقيق هدف القضاء على الجوع للجميع، وبقيت الأوضاع على حالها في بعضها الآخر، وتدهورت في بلدان أخرى.

والجوع أحد أقسى أشكال عدم المساواة، ولا يزال تحدياً ماثلاً أمام المنطقة، ويقاس غالباً بمعدلات انتشار النقص التغذوي. ويعرَّف النقص التغذوي بأنه النسبة المئوية من السكان الذين لا يغطي استهلاكهم الغذائي المعتاد احتياجاتهم من الطاقة والتغذية[109]. وكما هو مبين في الشكل 26، كان معدل انتشار النقص التغذوي مرتفعاً في معظم أقل البلدان نمواً في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع بعض التحسّن خلال السنوات العشرين الماضية. وحققت جيبوتي تقدماً كبيراً، فانخفض فيها المعدل، من أكثر من 40 في المائة في عام 2000 إلى 13.5 في المائة في عام 2020. وغالباً ما تفتقر البلدان التي تشهد نزاعات إلى بيانات موثوقة لتقييم حالة الأمن الغذائي، لكنّ منظمات المساعدة الإنسانية تشير إلى تدهور سريع في أوقات تصعيد العنف. وفي اليمن، دفع استمرار الصراع مستوى النقص التغذوي إلى زيادة حادة على مدى السنوات العشر الماضية، فبلغ معدل انتشار النقص التغذوي 41.4 في المائة بحلول عام 2020. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل، فقد تراوحت معدلات انتشار النقص التغذوي بين المنخفضة إلى المتوسطة، وسجلت في السنوات الأخيرة بعض الزيادات في الأردن وفي لبنان، ولا سيما بين اللاجئين[110].

ويُستكمَل التحليل القائم على معدل انتشار النقص التغذوي بتصوّرات السكان لانعدام الأمن الغذائي، التي تقاس غالباً بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وهو مؤشر يلتقط التغييرات في أوضاع الأمن الغذائي بسرعة أكبر من معدل انتشار النقص التغذوي. وتُظهر البيانات المتاحة عن بعض البلدان العربية لعام 2015 مستويات منخفضة من انعدام الأمن الغذائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومعدلات إما مرتفعة أو متزايدة في البلدان التي تشهد صراعات وفي أقل البلدان نمواً. وتشهد البلدان المتوسطة الدخل اتجاهات متباينة، فينحو انعدام الأمن الغذائي إلى الانخفاض في الجزائر ومصر، وإلى التزايد في الأردن وتونس ولبنان والمغرب[111].

الشكل 26. اتجاهات معدل انتشار النقص التغذوي حسب مجموعة البلدان، 2001-2020

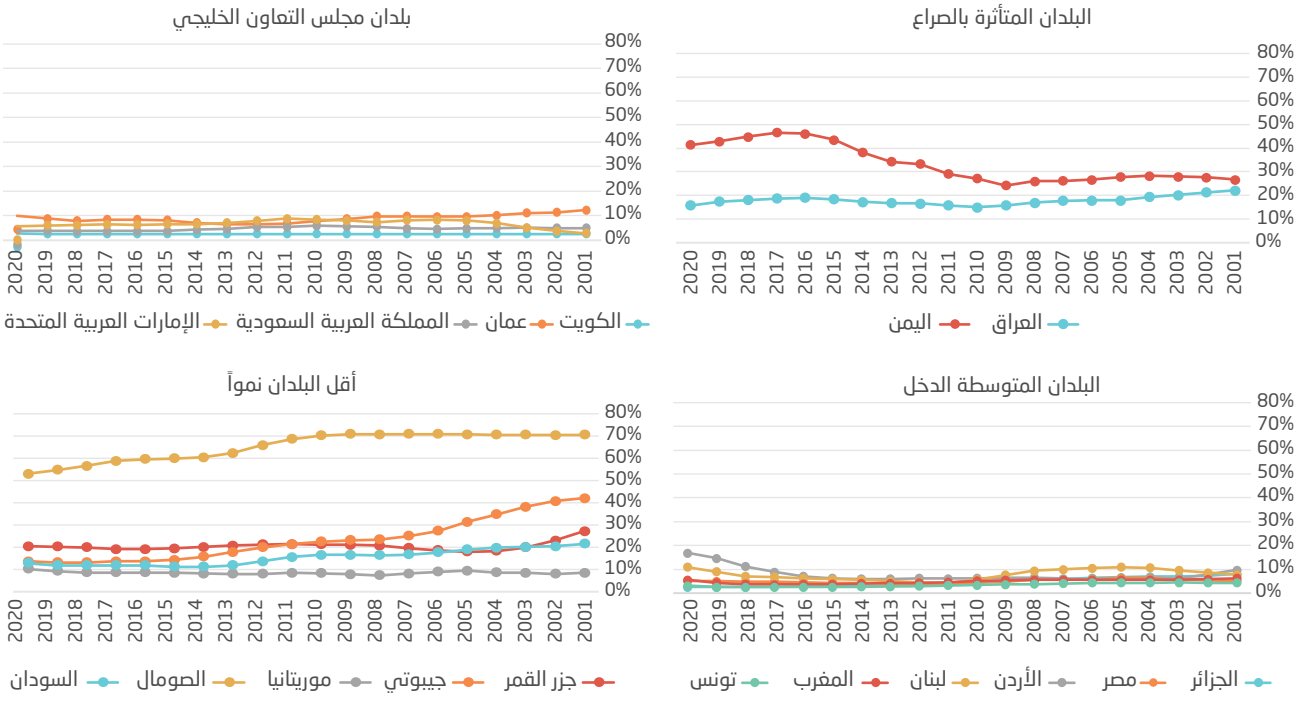

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل 27. اتجاهات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي حسب مجموعة البلدان، 2015-2020

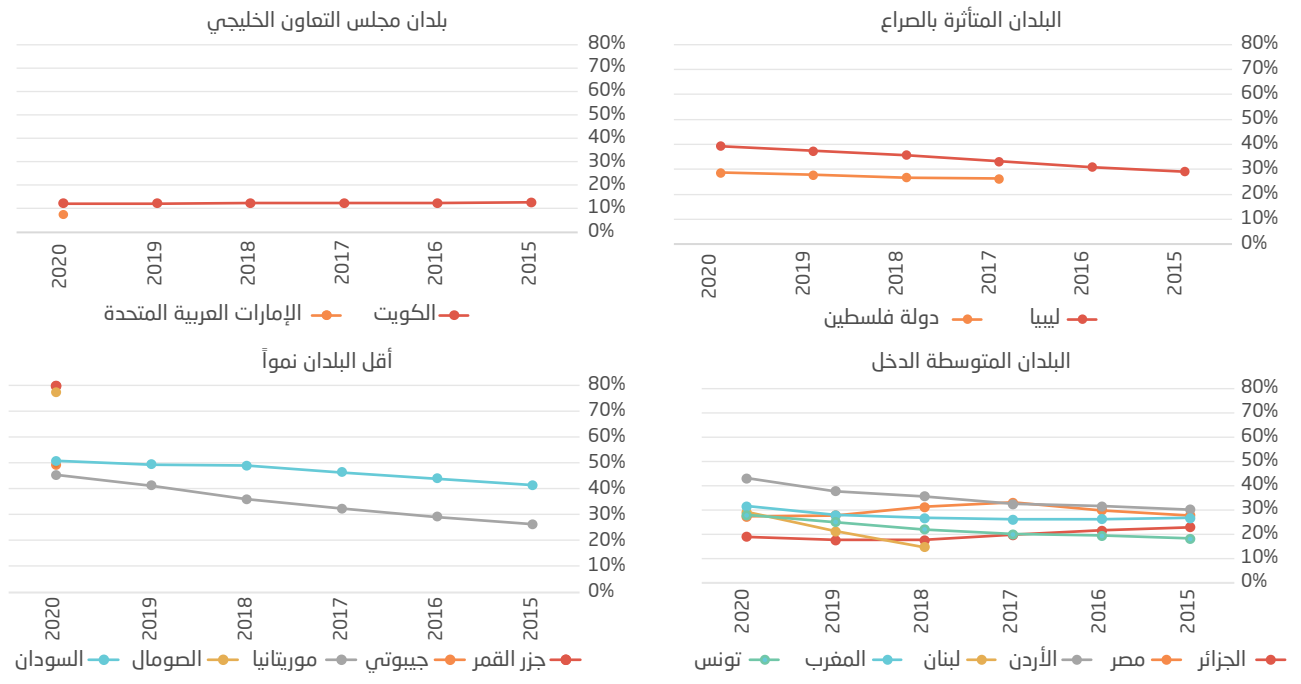

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل 28. اتجاهات معدل انتشار السمنة حسب مجموعة البلدان، 2000-2020

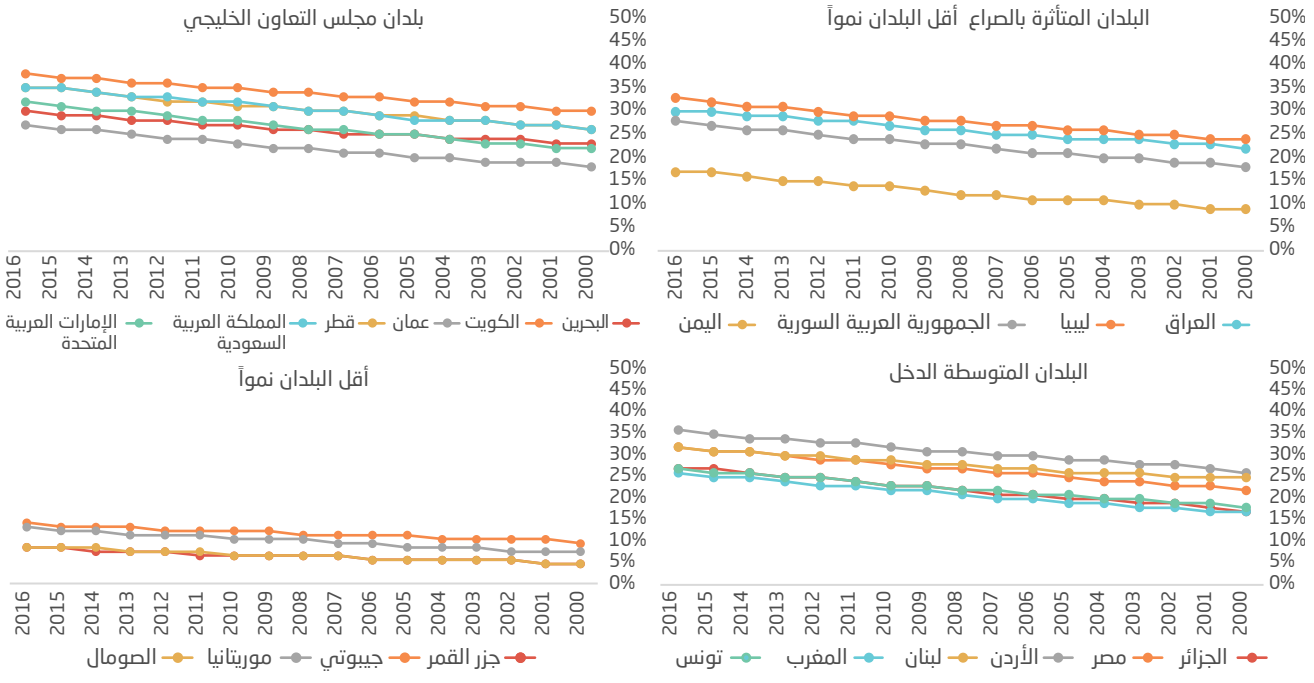

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

الشكل 29. اتجاهات معدل تقزم الأطفال حسب مجموعة البلدان، 2001-2020

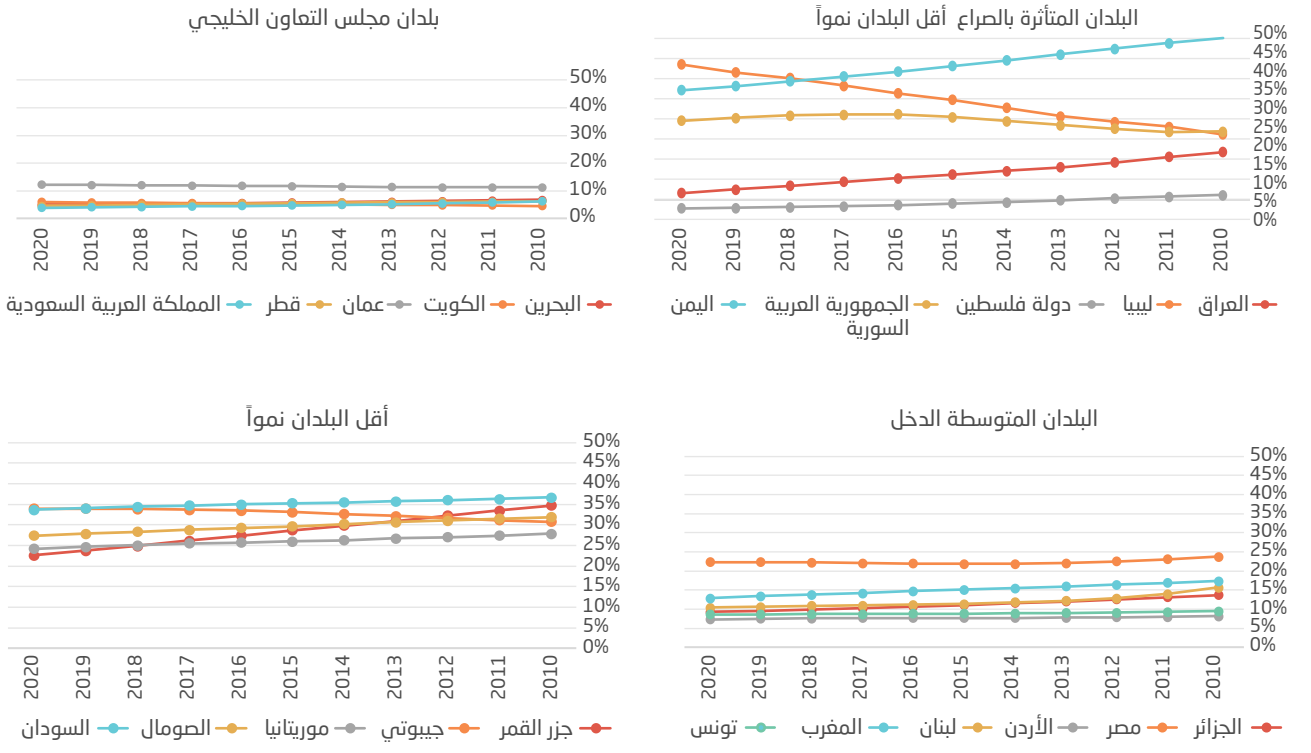

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وقد تزايدت معدلات السمنة في جميع البلدان التي تتوافر فيها البيانات، ما يشير إلى تغييرات في النُظم الغذائية التقليدية، ونقص في الوعي بالممارسات الغذائية الصحية. ولا تزال مستويات السمنة منخفضة، عموماً، في أقل البلدان نمواً، ومرتفعة ارتفاعاً مطّرداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل. وسُجِّلت في البلدان التي تشهد صراعات، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، زيادات في معدلات السمنة خلال السنوات الأخيرة[112].

غير أنّ التبعات الصحية لاختلال النُظم الغذائية لا تطال كلها جميع سكانِ المنطقة. ففقر الدم الناجم عن نقص الحديد، مثلاً، والذي سبقت الإشارة إلى أنه يصيب واحدة من كل ثلاث نساء في سن الإنجاب، أوسع انتشاراً في أقل البلدان نمواً منه في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبشكل عام، بقيت معدلات فقر الدم من دون تغيير في جميع أنحاء المنطقة، مع ارتفاع في الأردن منذ عام 2010 يُرجَّح أن يكون نتيجة لتدفق اللاجئين. ويُسَجَّل في اليمن المعدل الأعلى لفقر الدم الناجم عن نقص الحديد بين النساء في سن الإنجاب، حيث يزيد على 60 في المائة[113].

ومما يدل على مرور فترات طويلة على سوء التغذية انتشار التقزم بين الأطفال، ويعرّف بأنه عدم وصول الطفل إلى الطول المناسب لعمره بسبب النقص التغذوي. وقد بقيت معدلات تقزم الأطفال على حالها في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل، بخلاف البلدان التي تشهد صراعات وأقل البلدان نمواً التي سُجلت فيها تفاوتات صارخة. فمع أن المعدلات انخفضت في جزر القمر والصومال والعراق ودولة فلسطين واليمن خلال العقد الماضي، فقد تزايدت كثيراً في ليبيا منذ عام 2010، ولعل ذلك يعود إلى الصراع الدائر في البلد، أو إلى تحسن آليات جمع البيانات.

جيم. تضافر أزمات متعددة 2020-2022

منذ عام 2020، أثرت سلسلة من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، العالمية والوطنية، على بلدان عديدة في المنطقة العربية، فهددت بتبديد ما تحقق من تقدم في الأمن الغذائي على مدى العقود الماضية، وزادت من عدم المساواة. وفي بعض الحالات، أثرت أزمات متداخلة متعددة على البلد نفسه، ما أوهن منعته وعمّق أوجه عدم المساواة فيه. وتشعل الأزمات المتعددة بعضها بعضاً، إذ تقوّض المنعة، وتجتمع آثار الأزمات المتداخلة لتوقع في المجتمع آثاراً أشدّ بكثير مما تفعل أزمة واحدة بحد ذاتها في أي وقت معيّن.

وقد تسببت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا بتداعيات جسيمة على الأسواق العالمية خلال الفترة 2020-2022. فتباطأ النمو الاقتصادي وارتفعت أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم. وكان الأثر أشدّ على بلدان المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من الهشاشة في نُظمها الاقتصادية والمؤسسية. وفي البلدان التي تعتمد على الواردات، تزايدت معدلات التضخم وتناقصت الاحتياطيات من العملات الأجنبية، كما تراجعت مستويات المعيشة للأسر المعيشية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع الدين الخارجي، مقترناً بضعف آليات التمويل، إلى الحد من قدرة العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الاستجابة لهذه الأزمات. وشهد لبنان والسودان مستويات غير مسبوقة من التضخم مقترنة بانخفاض حاد في قيمة العملة وضائقة دين شديدة.

وضربت الأزمات السياسية والصراعات بلداناً عدة في المنطقة بين عامي 2020 و2022، فأوقعت خسائر في الأرواح، ودماراً في البنى الأساسية، وأجبرت أعداداً كبيرة من السكان على النزوح. ومنذ عام 2011، تعاني الجمهورية العربية السورية من دمار وتهجير غير مسبوقين، ويمرّ اليمن بصراع مرير واسع النطاق. وفي ليبيا، لا تزال التوترات السياسية حادة بعد 12 عاماً من اندلاع الصراع. واستمرّ العنف المسلّح وعدم الاستقرار السياسي في الصومال عقوداً من الزمن. وعلى الرغم من أن العراق خرج من دائرة الصراع، يعيق انعدام الأمن والنزوح وتضرر المساكن سُبُل عيش السكان. أما دولة فلسطين،

انفجار المرفأ في لبنان

وقع، في آب/أغسطس 2020، في لبنان أقوى انفجار غير نووي في التاريخ، وتسبّب في مقتل أكثر من 200 شخص، وبأضرار بقيمة 15 مليار دولار، وبحرمان حوالي 300,000 شخص من المأوى. وطال الدمار نحو 77,000 منزل وثلاثة مستشفيات. وأطلق الانفجار إلى البيئة غازات قد تكون خطرة، ولا سيما غاز الأمونيا وأكسيدات النيتروجين. وقد أعلنت حكومة البلد حالة الطوارئ لمدة أسبوعين بعد الانفجار، ووقعت خلال تلك الفترة اضطرابات اجتماعية واحتجاجات واسعة النطاق.

فتعاني من آثار أطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث. ويواجه السودان تحديات متعددة في الانتقال نحو الحكم المدني، ويمرّ لبنان بجمود سياسي بين النخبة الحاكمة على الرغم من الخسائر الهائلة التي ألحقتها الأزمات الاقتصادية والمالية بغالبية السكان.

وعلاوة على ذلك، يزداد تواتر الظواهر الجوية الشديدة في المنطقة العربية، فتهدد بفقدان سُبُل العيش، وبدفع الملايين إلى النزوح. وسُجِّل، على مدى السنوات الثلاث الماضية وفي بلدان عدة، ارتفاع في درجات الحرارة القصوى، وفي أعداد أيام الجفاف المتتالية، فتواترت موجات الجفاف، وتفاقم خطر وقوع الفيضانات والعواصف الرملية، مهدداً الإنتاج الزراعي بانخفاض مطّرد، والمياه بشح أكبر. وتشتد وطأة الأوضاع، على وجه الخصوص، في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق.

يعرض الجدول 2 الصدمات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تعرّضت لها بلدان المنطقة، بما في ذلك المتغيرات الرئيسية في كل بُعد، وتصنيف الصدمات بحسب درجة الخطر باللونين البرتقالي والأحمر. ويمكن الاطلاع على تفاصيل اختيار المتغيرات وعتبات التصنيف في المرفق 1.

حتى قبل الانفجار، كان **لبنان** يرزح تحت وطأة صدمات متداخلة، تشمل الأزمة المالية الحادة، وجائحة كوفيد-19، ثم أضيف إليها الانفجار في المرفأ، ومن ثم تداعيات الحرب في أوكرانيا. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، يشهد الاقتصاد اللبناني تدهوراً متسارعاً لا يحدث عادة إلا تحت ظروف الصراع. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من 52 مليار دولار في عام 2019 إلى 23 مليار دولار في عام 2021، ما خفّض الدخل المتاح بنسبة 36.5 في المائة[114]. وقيمة الليرة اللبنانية في تهاوٍ مستمر، ترتفع معه الأسعار، وتتزايد معدلات التضخم بحيث باتت من بين الأعلى في العالم[115]. وقد ارتفعت الأسعار، بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2022، بنسبة 1,574.39 في المائة[116]. ومع اجتماع انخفاض الدخل مع ارتفاع التضخم، سجلت معدلات الفقر ارتفاعاً حاداً، من 42 في المائة في عام 2019 إلى 82 في المائة في عام 2021. وبات 4 ملايين من سكان البلد تقريباً (من مجموع 5.6 مليون) يعيشون في فقر متعدد الأبعاد[117]. وقد تزامنت الأزمة الاقتصادية في لبنان مع الأزمات السياسية والاضطرابات الاجتماعية، فشهد البلد 5,189 احتجاجاً بين عامي 2020 و2022[118]. ولا يزال لبنان يستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين بسبب الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية، إلا أنّ أعداد اللاجئين والنازحين فيه تنحو، عموماً، إلى التناقص.

ويرزح **اليمن** تحت أزمة إنسانية حرجة سبّبتها سنوات من الصراع المستمر، والظروف الاقتصادية الخانقة، والأزمات البيئية. وبحلول نهاية عام 2021، كان 20.7 مليون شخص في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية (من أصل 29 مليوناً) ونزح 4.3 مليون شخص، بل واضطر الكثيرون إلى النزوح المتكرر بسبب موجات الصراع العنيف والكوارث الطبيعية[119]. وانخفضت قيمة الريال اليمني إلى أدنى مستويات في تاريخه في عام 2021، فوصل تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 150 في المائة منذ بداية الحرب، ما دفع 78 في المائة من اليمنيين نحو الفقر[120]. وتزامن تردّي الوضع الاقتصادي مع احتجاجات واسعة النطاق في الجنوب في النصف الأخير من عام 2021[121]. وقد تزايدت أعمال العنف في أوائل عام 2022، لا سيما في محافظتي مأرب وشبوة[122]. وتعرّض مدنيون للقتل، وبنى أساسية حيوية للدمار. وشهدت الفترة 2020-2022، بالمجمل، 23,988 حادث عنف، و1,826 احتجاجاً[123].

ولا يزال الصراع في **الجمهورية العربية السورية** يلحق ضرراً واسعاً بسُبُل عيش السكان، حتى بعد أكثر من عقد من الزمن على نشوبه في عام 2011. وخلال الفترة 2020-2022، شهدت الجمهورية العربية السورية 30,466 حادثة عنف، وهو العدد الأكبر من هذه الأحداث في المنطقة العربية[124]. وكانت وتيرة العنف قد تراجعت بعض الشيء، إلا أنها عاودت حدتها في عام 2020. وبحلول عام 2022، بات البلد تحت أسوأ ظروف مرّت به منذ اندلاع الحرب[125]. فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية من 1.2 مليون في عام 2021 إلى 14.5 مليون في عام 2022، ثم إلى 15.3 مليون في عام 2023[126]. وتدهورت الأوضاع أكثر عقب زلزال شباط/فبراير 2023 الذي أودى بأرواح الآلاف وشرّد الملايين.

الجدول 2. تصنيف الصدمات التي تعرّضت لها بلدان المنطقة

	الصدمات الاقتصادية				الصدمات السياسية والصراعات	
	التضخم من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2022 (النسبة المئوية)	إجمالي الاحتياطيات لعام 2021 (أشهر الاستيراد)	الديون في عام 2022 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	دليل أمن الطاقة لعام 2022	عدد الاحتجاجات، 2000-2020	عدد أحداث العنف، 2020-2022
الجزائر		25.22	62.75	57	4,022	313
البحرين	0.85	14.47	119.5	44	1,250	178
جزر القمر		6.80	34.5		37	33
جيبوتي		5.41	50.1		51	17
مصر	30.54		89.2	46	177	982
العراق	12.40		36.7	100	4,320	13,995
الأردن	6.95		91.0	96	666	88
الكويت	9.91		7.1	49.00	42	2
لبنان	1,574.39		180.7	106	5,189	2,084
ليبيا	10.08				362	1,424
موريتانيا	19.63	5.40	50.7	73	4,231	219
المغرب	11.36	4.07	70.3	75	789	49
عُمان	4.23	11.59	45.4	69	13	10
دولة فلسطين	4.98	9.59	44.7		2,135	10,469
قطر	-1.94	22.27	46.9	52	24	1
المملكة العربية السعودية	1.51		24.8	49	5	182
الصومال		6.81	***		264	7,966
السودان	2,912.96	1.01	189.5		3,086	1,929
الجمهورية العربية السورية		1.26			1,239	30,466
تونس	22.37		88.8	62	3,319	649
الإمارات العربية المتحدة		4.38	30.7	57	6	9
اليمن	**	13.76			1,826	23,988

	الصدمات السياسية والصراعات	الصدمات البيئية			
	التغيّر في عدد اللاجئين والنازحين من 2019 إلى 2022	أيام الحرارة الشديدة، 2020-2022 (النسبة المئوية)	التغيّر في أيام هطول الأمطار الغزيرة (> 20 ملم؛ R20) خلال الفترة 2020-2022 مقارنة بالمتوسط التاريخي (النسبة المئوية)	التغيّر في أيام الجفاف المتتالية خلال الفترة 2020-2022 مقارنة بالمتوسط التاريخي (النسبة المئوية)	أعداد الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية خلال الفترة 2020-2022
الجزائر	1,574	29.78	-51	15.74	67,191
البحرين	140	25.40	-100	-1.59	
جزر القمر	19				
جيبوتي	4,740	31.13	15	-1.21	302,168
مصر	34,779	24.44	19	-0.59	26,635
العراق	-223,173	30.08	-39	12.58	7,017,203
الأردن	92,533	27.73	-61	0.78	
الكويت	27	29.48	-53	-2.90	
لبنان	-75,128	27.19	-25	-17.64	
ليبيا	-201,235	21.02	-68	10.75	
موريتانيا	8,953	29.86	-10	4.16	1,385
المغرب	32,226	34.09	-44	10.43	1,448,908
عُمان	226	24.25	-6	-21.59	190
دولة فلسطين	105,662	25.18	-69	-4.70	33,500
قطر	207	26.91	-100	-10.65	
المملكة العربية السعودية	11,176	29.92	-48	-5.74	600
الصومال	317,122	27.48	-38	5.95	8,815,436
السودان	1,220,822	28.19	18	9.12	1,543,180
الجمهورية العربية السورية	616,493	29.49	-49	11.11	6,144,782
تونس	6,251	28.92	-53	14.86	45,000
الإمارات العربية المتحدة	49	28.94	-86	-8.13	
اليمن	481,169	26.98	7	-12.47	630,138

** تُظهر الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة اليمنية زيادة بنسبة 103 في المائة في الأسعار من عام 2014 إلى عام 2021. ومستويات الأسعار لعامي 2019 و2022 غير متوفرة حالياً. يقدر صندوق النقد الدولي أنّ مستويات التضخم كانت مرتفعة على مدى السنوات: 23.1 في المائة في عام 2020، و45.7 في المائة في عام 2021، و43.8 في المائة في عام 2022.

*** 101 في المائة في عام 2018.

الزلزال في شمال سوريا

في شباط/فبراير 2023، ضرب زلزالان، بقوة 7.8 و7.6 درجة على مقياس ريختر، الجمهورية العربية السورية وتركيا. وأصاب الزلزالان ما لا يقل عن 8.8 مليون شخص بالأضرار، وحصدا أرواح 5,791 شخصاً في الجمهورية العربية السورية وحدها.

قبل الزلزال، كانت الجمهورية العربية السورية قد شهدت صراعاً دام أكثر من عقد من الزمن، ما أضعف البنى الأساسية فيها، ودفع أعداداً كبيرة من السكان نحو الهشاشة، بما في ذلك 6.8 مليون نازح. وفي شمال غرب البلد، كان أكثر من 90 في المائة من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية قبل وقوع الزلزال، ولم تتوفر لهم إلا أدنى وسائل استيعاب حالات الطوارئ. وبعد الكارثة، تأخرت المساعدات، رغم الحاجة الماسّة إليها، بسبب محدودية التدابير التي اتخذتها الحكومة للاستجابة، ونقص المعدات والوقود لتنفيذ عمليات الإنقاذ، وسوء الأحوال الجوية. وعسّر الصراع المستمر الوصول إلى السكان في بعض المناطق، ما حال دون تقييم الأضرار وإرسال المساعدات.

وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 5 ملايين شخص في الجمهورية العربية السورية قد نزحوا بسبب الزلزال وأنّ 100,000 ظلوا من دون مأوى في حلب وحدها. وكانت آثار الزلزال أشدّ وطأة على النساء والأطفال، فأشارت التقديرات الأولية إلى تأثر ما يقرب من مليون امرأة في سن الإنجاب، منهن 148,000 امرأة حامل في لحظة وقوع الزلزال، يُتوقع لحوالي 30,000 منهن أن يلدن خلال الأشهر الثلاثة التالية. وطالت أضرار الزلزال بنى أساسية حيوية، مثل المستشفيات وخزانات المياه، علاوة على 239 مدرسة.

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023. https://www.unhcr.org/ar/63e774fc4.

وفي عام 2021، شهدت الجمهورية العربية السورية أسوأ موجة جفاف فيها منذ 70 عاماً. وسُجِّل في ما يقرب من 30 في المائة من الأيام بين عامي 2020 و2022 درجات حرارة شديدة[127]، وتأثر بهذه الموجات أكثر من 6 ملايين شخص[128]. وفي المنطقة الشمالية من البلد، يحمل التحكم بموارد المياه حساسيةً بالغة، ويرتبط بعمق بالنزاع. وكانت معدلات هطول الأمطار منخفضة للغاية، فتناقصت المياه المتاحة للشرب والزراعة، وانخفضت الإنتاجية الزراعية. وتراجع محصول القمح، من 2.8 مليون طن في عام 2020 إلى 1.05 مليون طن فقط في عام 2021[129]. وتأثرت إمدادات الكهرباء، وتزايدت الإصابات بالأمراض المنقولة عن طريق المياه، ولا سيما في الحسكة وحلب والرقة ودير الزور[130].

أما **العراق**، فيعاني من هجمات عنيفة من تنظيم الدولة الإسلامية، وأعمال عدوانية على حدوده، وصراعات قبلية، وأنشطة إجرامية. وقد أدى الإحباط من نقص الخدمات العامة، بما في ذلك انقطاع الكهرباء المتكرر وارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة، إلى احتجاجات عديدة[131]. وفي المجموع، سُجلت 4,320 واقعة احتجاج بين عامي 2020 و2022[132]. وقد وضعت حكومة العراق سياسات لإعادة توطين النازحين، فأُغلق 16 مخيماً للنازحين بين عامي 2019 و2021[133]. وتشير التقديرات إلى أن 4.97 مليون شخص عادوا إلى مناطقهم الأصلية منذ عام 2017، في حين لا يزال 1.1 مليون نازح في المخيمات[134].

وبين عامي 2020 و2022، أوقعت الظروف الجوية القاسية أضراراً بحوالي 7 ملايين شخص[135]. وتسبّبت درجات الحرارة الشديدة (التي سُجلت في 30 في المائة من الأيام) وزيادة في أيام الجفاف المتتالية (أعلى بنسبة 12.58 في المائة من المتوسط التاريخي)

في حدوث موجات جفاف شديدة، لا سيما في عام 2021[136]. وأثّر نقص الأمطار على الإنتاجية الزراعية، فتسبّب بمحاصيل رديئة وخفض دخل المزارعين. وفي عام 2021، عانى 37 في المائة من المزارعين الذين يزرعون القمح و30 في المائة من الذين يزرعون الشعير من رداءة المحاصيل[137]. وانخفضت احتياطيات المياه بمقدار النصف، ما فاقم النقص في مياه الشرب[138]. وزاد الجفاف من انكشاف الأراضي لضرر الفيضانات والعواصف الرملية. وفي عام 2021، ضربت الفيضانات المناطق الكردية في شمال البلد، ما تسبّب في وفيات وأضرار في أربيل والمناطق المحيطة بها[139].

وتعاقبت على **السودان**، خلال السنوات الثلاث الماضية، مجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي زادت من انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وشهد البلد تقلّبات سياسية واضطرابات مدنية واسعة النطاق بين عامي 2020 و2022، فوقعت فيه احتجاجات عديدة انتهت بإنشاء حكومة انتقالية لمدة عامين في كانون الأول/ديسمبر 2022. وسُجلت في السودان 3,086 واقعة احتجاج خلال الفترة 2020-2022[140]، وقُتِل مئات المتظاهرين على أيدي قوات الأمن وأصيب الآلاف بجروح[141]. ويشهد السودان تدفقاً كبيراً للاجئين والنازحين، فازدادت أعدادهم بما يزيد على 1.2 مليون في السنوات الثلاث الماضية فقط[142]. وتُعَدّ الفيضانات والجفاف والعنف الأسباب الرئيسية لارتفاع عدد النازحين، في حين يأتي معظم اللاجئين من جنوب السودان.

وتزامنت فترة الاضطرابات السياسية في السودان (2020-2022) مع تغيير اقتصادي عميق في البلد. فبدأ السودان، في عام 2019، تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية، شملت تشديداً في الإجراءات المالية والنقدية، وإصلاحات ضريبية، وتدابير لتعزيز القطاع

المجاعة في الصومال

تُعلَن حالة مجاعة في بلد عندما تصل حالة انعدام الأمن الغذائي فيه إلى مستويات بالغة الشدة: إذا عانى 30 في المائة من الأطفال من الهزال؛ وواجه 20 في المائة من السكان نقصاً شديداً في الغذاء؛ وسُجلت حالتا وفاة مرتبطتان بالجوع لكل 10,000 شخص يومياً. وقد اعتُمِد هذا التعريف في أعقاب حالة الطوارئ الإنسانية التي وقعت في الصومال في عام 2011 بسبب الجفاف، وأودت بأرواح حوالي 260,000 شخص، نصفهم من الأطفال.

المصدر: The United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD), National Voluntary Land Degradation Neutrality Targets, 2020.

موجات الجراد

في عام 2019، اجتاحت موجات عاتية من الجراد أجزاء من شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك الصومال. والجراد الصحراوي شديد الخطورة بسبب سرعة تكاثره وقدرته على التنقل بسرعة تصل إلى 150 كيلومتراً في اليوم، ما يمكّنه من إلحاق خراب هائل بكميات كبيرة من النباتات، والتسبّب بخسائر جسيمة في سُبُل العيش. وحتى سرب صغير (كيلومتر مربع واحد) قد يستهلك في يوم واحد قدراً من الطعام يعادل ما يستهلكه 35,000 إنسان، وثمة أسراب تصل إلى أحجام ضخمة تستهلك من الطعام بقدر ما يستهلك 81 مليون إنسان.

الخاص. وقد أهّلت الإصلاحات السودان للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حزيران/يونيو 2021. إلا أنّ هذه المساعي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية دفعت الأسعار نحو ارتفاع كبير. وحدثت تغييرات أخرى في الحكومة تسبّبت بإيقاف مؤقت للإصلاحات، وخفض المعونة الدولية في وقت استمر فيه ارتفاع التضخم. وكان معدل التضخم في السودان من بين الأعلى في العالم، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 2,913 في المائة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022، فسبّب ذلك اضطرابات اجتماعية، وأدخل أسراً عديدة في دائرة انعدام الأمن الغذائي[143]. وكان من المتوقع أن يؤدي تشكيل الحكومة الانتقالية، في كانون الأول/ديسمبر 2022، إلى تعزيز الاستقرار السياسي وتراجع التضخم خلال عام 2023[144]، ولكن قد يؤثر تصعيد التوترات في نيسان/أبريل 2023 على هذه التوقعات.

وضربت السودان فيضانات غزيرة بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2020، ومرة أخرى في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2022، وأوقعت أضراراً طالت أكثر من 1.5 مليون شخص[145]. وأدت زيادة أيام الجفاف المتتالية (بزيادة بنسبة 9.12 في المائة على المتوسط التاريخي في الفترة 2020-2022)، وتواتر أيام هطول الأمطار الغزيرة (بزيادة بنسبة 18 في المائة على المتوسط التاريخي)[146]، إلى ارتفاع خطر الفيضانات لأنّ تأثر الأرض بالجفاف يخفض قدرتها على امتصاص المياه[147]. وقد تسبّبت فيضانات عام 2022 بتدمير ما يقرب من 25,000 منزلاً ومقتل حوالي 150 شخصاً[148]. وعسّر سوء حالة البنى الأساسية الوصول إلى بعض المناطق، فتأخر توزيع الأغذية على السكان المعزولين. وقد فاقمت الفيضانات من انتشار أمراض مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا.

ويعاني **الصومال** من أزمة إنسانية خطيرة بسبب الجفاف المديد، وغزو الجراد، والصراع المستمر، والظروف الاقتصادية الضعيفة. ولا تزال التوترات السياسية والعنف مستمرين بعد ثلاثة عقود من الصراع. وسُجِّلت في البلد 7,966 حادثة عنف خلال الفترة 2020-2022[149]. وقد تسبّب تأجيل الانتخابات في عام 2021 في إيقاف مؤقت للمساعدات الدولية، ما ضغط على السيولة[150]، وأدى اشتعال أعمال العنف في نيسان/أبريل 2021 إلى نزوح ما بين 60,000 و100,000 شخص[151]. وكان عدد الضحايا المدنيين في عام 2022 هو أعلى ما سُجّل منذ عام 2017. وتشير التقديرات إلى مقتل 613 مدنياً وإصابة 948 آخرين بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، ووقع الضحايا، غالباً، بسبب عبوات ناسفة نُسبَت إلى جماعة «الشباب» المسلّحة[152].

وبالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، يشهد البلد إحدى أسوأ موجات الجفاف منذ 40 عاماً[153]. وقد تأثر ما يقرب من 9 ملايين من سكان البلد برداءة المحاصيل التي استمرت على مدى خمسة مواسم مطرية متتالية مع حلول نهاية عام 2022[154]. وقد دفعت رداءة المحاصيل أكثر من 5 ملايين شخص إلى درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي، وتسبّبت بنزوح أكثر من مليون شخص[155]. ولحق دمار واسع بالمحاصيل، ونفقت أعداد كبيرة من الماشية، وتفشّت أمراض عديدة. ومن المتوقع أن يستمر الجفاف حتى عام 2023، مما يزيد من تفاقم الوضع. وتأتي هذه الكارثة بعد عقد من قلة الأمطار وحالات الطوارئ الإنسانية، بدءاً من المجاعة في عام 2011 التي أعقبها دمار هائل للمحاصيل بسبب جحافل الجراد التي اجتاحت البلد في سنة 2020-2021.

وتتدهور الأراضي في الصومال بمعدلات تجعلها من بين أكثر بلدان العالم هشاشة إزاء آثار تغيُّر المناخ. وقد خسر البلد 147,704 كيلومتراً مربعاً بسبب تدهور الأراضي بين عامي 2000 و2015، أي ما يعادل 26.7 في المائة من مجمل مساحته[156]. وتشمل أسباب التدهور الإفراط في الرعي وإزالة الغابات والممارسات الزراعية السيئة. وإذا كان لهذا الاتجاه أن ينعكس، لا بد من العمل الإنساني الفعال المقترن بخطط إنمائية تنشد ممارسات التخفيف والتكيّف مع الأحوال المناخية القاسية التي باتت سائدة في البلد.

دال. عدم المساواة في تأثر الأمن الغذائي بالأزمات المتعددة

تأثر الأمن الغذائي بشدة بالأزمات التي شهدتها المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية.

ولا تتوفر بيانات رسمية على مستوى البلدان، ولكن تشير مصادر عدة إلى أن الأمن الغذائي، عموماً، ينحو إلى التدهور، وأننا نبتعد، بدلاً من أن نقترب، من تحقيق هدف القضاء على الجوع وسوء التغذية للجميع. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، ارتفعت معدلات النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم منذ عام 2019[157]. وتشير التقديرات إلى أنّ انتشار النقص التغذوي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا ارتفع من 7.9 في المائة في عام 2019 إلى 8.6 في المائة (45.8 مليون شخص) في عام 2021. وخلال الفترة ذاتها، تزايد انتشار انعدام الأمن الغذائي، بدرجة تتراوح بين المتوسطة والحادة، من 27.8 في المائة في عام 2019 إلى 33.8 في المائة في عام 2021، أي أنه أثر على ما مجموعه 180.8 مليون شخص في عام 2021.

وإذا ما تأثرت الفئات السكانية التي تعيش في ظل الهشاشة، فليس لديها استراتيجيات التكيّف اللازمة للتعافي، ما يعني تفاقم أوجه عدم المساواة. وقد انتشر انعدام الأمن الغذائي بمستويات بين المتوسطة والحادة وعلى نحو مقلق خلال عام 2020، فكانت زيادة انتشاره تعادل مقدار الزيادة على مدى السنوات الخمس السابقة مجتمعة. وأعقب ذلك انتشار أوسع لانعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة في عام 2021، ما يدل على أن وضع السكان المتضررين يتدهور بدلاً من أن يتحسن[158]. وتتأثر به بشدة فئات ديمغرافية معينة، كالنساء واللاجئين. وكان معدل انعدام الأمن الغذائي المسجل بين النساء في عام 2020 أعلى منه بين الرجال، وتتجه هذه الفجوة إلى الاتساع[159].

وعلى مستوى البلدان، يَستخدم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بيانات في الوقت الفعلي تقريباً عن مخاطر وقوع درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي أو المجاعة، ويقدم تصنيفاً لدرجة انعدام الأمن الغذائي في البلد ضمن خمس مراحل وفقاً لدرجة الشدة لانعدام الأمن الغذائي: 1-مرحلة الحد الأدنى، 2-مرحلة الإجهاد، 3-مرحلة الأزمة، 4-مرحلة الطوارئ، 5-مرحلة المجاعة. وقد برزت دعوات للتحرك بسرعة إذا ما بلغ انعدام الأمن الغذائي مرحلة الأزمة (المرحلة 3) أو أعلى منها. وعلى الرغم من أنّ بيانات التصنيف ليست مناسبة لرصد التقدم نحو أهداف الأمن الغذائي، فهي تشتمل على تقييم جيد لدرجة الخطر.

في **لبنان**، كان 1.98 مليوناً من المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين في حاجة ماسة إلى العمل الإنساني بسبب درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. وتشير التقديرات إلى أن أوضاع 306,000 من هؤلاء المحتاجين كانت قد بلغت درجات الطوارئ. وانتشر انعدام الأمن الغذائي بشكل خاص بين اللاجئين السوريين، حيث كان 46 في المائة من السكان في مرحلة الأزمة أو أشدّ. وقد تأثرت المجتمعات الريفية بشكل خاص، حيث ذكرت 95 في المائة من الأسر المزارعة التي تمت مقابلتها أنها ستحتاج إلى مساعدة إنسانية خلال 3 إلى 6 أشهر مقبلة[160].

وفي **الصومال**، عانى 5.6 مليون شخص من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. وصُنف من بينهم 1.5 مليون شخص على أنهم في مرحلة الطوارئ. ووقعت أضرار غير متناسبة على بعض الفئات السكانية، مثل المجتمعات الزراعية الرعوية في مقاطعتي بيدوا وبورهاكابا، والنازحين في بلدة بيدوا ومدينة مقديشو. وأشار تقييم على صعيد البلد أُجري في آب/أغسطس 2022 إلى أنّ 1.8 مليون طفل يواجهون سوء التغذية الحاد، بما في ذلك 513,550 طفلاً يعانون من سوء التغذية بدرجة شديدة[161].

وفي **اليمن**، واجه 17 مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان البلد، درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. ومن بين هؤلاء،

تم تصنيف 6.1 مليون شخص على أنهم في مرحلة الطوارئ. واليمن هو من أشدّ بلدان العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وتحدق بمعيشة الملايين من سكانه الصراعات والظواهر الجوية الشديدة ومستويات التضخم المرتفعة[162].

وفي **السودان**، كان 9.6 مليون شخص يعانون من درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، بما في ذلك 2.3 مليون شخص بلغوا مرحلة الطوارئ. وقد تدهور الأمن الغذائي خلال عام 2022؛ ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان الذين بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي لديهم مرحلة الأزمة، من 13 في المائة بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وشباط/فبراير 2022 إلى 24 في المائة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2022، ما يعني أن مليوني شخص إضافي باتوا مهددين بدرجة حادة من انعدام الأمن الغذائي. وقد تأثرت مناطق شمال وغرب ووسط دارفور والخرطوم وكسلا والنيل الأبيض بشكل خاص[163].

هاء. دراسات حالات البلدان

1. مصر

بلغ عدد سكان مصر حوالي 104 ملايين نسمة في عام 2022[164]، ما يعني أن البلد هو الأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة العربية. وقد تزايد انتشار الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي في مصر على مدى العقد الماضي. فارتفعت معدلات الفقر، بين عامي 2010 و2020، من 34 في المائة إلى 36 في المائة[165]. واتّسعت فجوات عدم المساواة؛ ففي عام 2021، أصبحت حصة أعلى 1 في المائة على سلّم الدخل أعلى بنحو 13 في المائة عما كانت عليه في عام 1990، مقابل انخفاض بنسبة 9 في المائة لأدنى 50 في المائة على سلّم الدخل خلال الفترة نفسها[166].

ولا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي والسمنة مرتفعة. وفي عام 2020، عانى حوالي 27 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وهي تقريباً النسبة نفسها المسجلة في عام 2010 (28 في المائة). وارتفع معدل السمنة بين البالغين (الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر) من 28 في المائة في عام 2010 إلى 32 في المائة في عام 2016، وكانت الزيادة بين النساء أكثر منها بين الرجال[167]. وبقي النقص التغذوي عند مستويات منخفضة نسبياً (5.1 في المائة في عام 2020)[168]، ولعل السبب في ذلك هو برنامج دعم الأغذية الذي مكّن، على مرّ السنين، معظم السكان من الحصول على المواد الغذائية الأساسية.

وتتعرّض النُظُم الغذائية في مصر لتحديات جمّة من جراء تسارع النمو السكاني والتوسّع الحضري. ومع أنّ الإنتاج الوطني للأغذية لا يستهان به، فهو يبقى محدوداً. وفي عام 2020، مثّل القطاع الزراعي في مصر 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و21 في المائة من القوى العاملة، وهو يتّسم بالحيازات الزراعية الصغيرة والمروية، التي تنتج محاصيل وفيرة[169]. إلا أنّ نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في مصر منخفض (0.03 هكتار للفرد في عام 2020)، ولذلك لا مفر للبلد من الاعتماد على الواردات الغذائية[170]. وفي عام 2018، استوردت مصر 47.8 في المائة من القمح الذي تستهلكه، أي حوالي 12.5 مليون طن متري[171]، ما يجعلها من أكبر مستوردي القمح في العالم[172]. والاعتماد على الواردات الغذائية ومحدودية القدرة على زيادة الإنتاج الوطني يعرّضان البلد للتقلّبات العالمية في أسعار الغذاء، التي تُعَدّ تداعياتها أشدّ وطأة على الذين يعيشون في ظل الفقر والهشاشة.

(أ) عدم المساواة الاقتصادية واستهلاك الغذاء

يتيح بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة الذي أجرته الحكومة المصرية خلال الفترة 2019-2020 تحليل أوجه عدم المساواة في الإنفاق على الغذاء.

الشكل 30. فئات الإنفاق على الغذاء حسب الفئات السكانية، 2019-2020

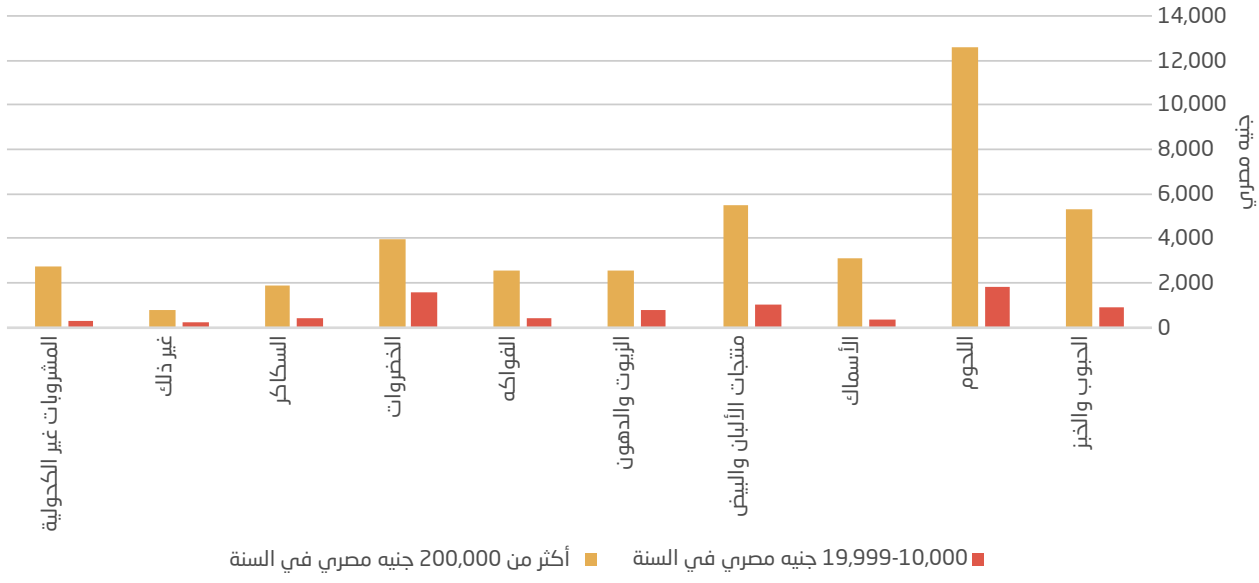

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة.

الجدول 3. نسبة الميزانية الغذائية المنفقة على كل مجموعة غذائية حسب إجمالي الاستهلاك السنوي للأسرة (النسبة المئوية)

المجموعة السكانية حسب استهلاكها السنوي	الزيوت والدهون	الخضروات	السكاكر
<200,000 جنيه	6.1	9.7	4.6
20,000-10,000 جنيه مصري	9.9	19.9	5.4

المجموعة السكانية حسب استهلاكها السنوي	الحبوب	اللحوم	الأسماك	مشتقات الألبان والبيض	الفاكهة
<200,000 جنيه	12	30.7	7.6	13.4	6.2
20,000-10,000 جنيه مصري	11.3	23.4	4.7	13.2	5.2

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة.

ويصنف التقرير الناجم عن البحث الأسر إلى 19 مجموعة وفقاً لاستهلاكها المنزلي السنوي، حيث يقل إنفاق المجموعة الأدنى عن 10,000 جنيه مصري سنوياً (حوالي 635 دولار)، ويزيد إنفاق أعلى مجموعة على 200,000 جنيه مصري سنوياً (12,698 دولار). وبالنظر إلى العينة المحدودة في مجموعة الإنفاق الأدنى، ولأغراض هذا التحليل، تعتبر الأسر التي تنفق 19,999-10,000 جنيه مصري في السنة (635-1,270 دولار في السنة) هي أفقر مجموعة. وتمثل الأسر التي تنفق أكثر من 200,000 جنيه مصري سنوياً 1.7 في المائة من السكان، في حين تمثل الأسر التي تنفق 19,999-10,000 جنيه مصري سنوياً 3.1 في المائة.

وعلى غرار الاتجاهات الإقليمية، ثمة تفاوتات كبيرة في نواتج الاستهلاك. ففي عام 2020، زاد إجمالي الإنفاق السنوي للأسر في المجموعة الأعلى إنفاقاً بنحو 15.8 ضعفاً على الأسر الأشد فقراً (التي تنفق 19,999-10,000 جنيه مصري في السنة). وكذلك، يزيد إنفاق سكان الحضر بحوالي 30 في المائة على إنفاق سكان الريف[173].

ومع أن الفوارق في الإنفاق على الغذاء أدنى بكثير مما هي عليه بالنسبة إلى الإنفاق العام، فهي إجمالاً لا تزال كبيرة. وفي عام 2020، زاد إنفاق الفئة الأكثر ثراءً على الغذاء بأكثر من خمسة أضعاف. وكانت التفاوتات الأكبر في الإنفاق على الفاكهة والأسماك واللحوم، حيث يزيد إنفاق الفئات الأكثر ثراءً بـ 6.5-8.5 أضعاف على إنفاق الفقراء. ومتوسط المبلغ الذي ينفقه الأثرياء على اللحوم أعلى من مجموع إنفاق العديد من الأسر الفقيرة، بما في ذلك على تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والإيجار.

وعلى الرغم من أن إنفاق الفقراء على الغذاء أقل، بالأرقام المطلقة، من إنفاق الأغنياء، فهو يمثل 41 في المائة من ميزانية الأسر الفقيرة، مقارنة بنسبة 13 في المائة فقط من ميزانية الأسر الغنية.

ولا يتبيّن الفقر من انخفاض الإنفاق على الغذاء فقط، بل من النُظُم الغذائية غير الصحية والأقل تنوعاً. وبالنسبة إلى أفقر الأسر المعيشية، تمثل الزيوت والدهون والخضروات والمنتجات السكرية حصة أعلى نسبياً من إنفاقها الغذائي مقارنة بالأغنياء. ويقل، نسبياً، إنفاق أشدّ السكان فقراً على المجموعات الغذائية الأخرى، مثل اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والبيض والفواكه.

وترتبط بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الموقع الجغرافي والتعليم، أيضاً بالنُظُم الغذائية غير الصحية. ويخصّص سكان الريف وغير الملمين بالقراءة والكتابة حصة أكبر من إنفاقهم الغذائي على الحبوب والسكر والدهون مقارنة بنظرائهم من سكان الحضر والملمين بالقراءة والكتابة. وتدلّ هذه النتيجة على الحاجة الملحة إلى سياسات تستهدف الاحتياجات التغذوية المحددة لمختلف الفئات السكانية.

(ب) الصدمات الاقتصادية الأخيرة تُعرّض الأمن الغذائي للخطر

يثير الانكماش الاقتصادي الأخير مخاوفَ بشأن وضع الأمن الغذائي في مصر، خاصة بعد عام 2020. وقد أدى عدم استقرار الظروف الاقتصادية العالمية، واختناقات سلاسل الإمداد من جراء جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع الأسعار واتّساع العجز التجاري في مصر، وهي مستورد صافٍ للسلع الأساسية[174]. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الانخفاضات الحادة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراجع كبير في الأصول الأجنبية.

وسُجل ارتفاع كبير في أسعار الحبوب وزيت الطهي والأسمدة خلال الفترة 2020-2022، ما يهدد الأمن الغذائي للبلد. وارتفع سعر القمح، المستهلك على نطاق واسع في مصر، طوال عام 2021 نتيجة للظروف الجوية السيئة في البلدان المنتجة الرئيسية ولتوجه الصين نحو زيادة احتياطياتها من الحبوب. وتفاقم الوضع بسرعة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا. وبحلول أيار/مايو 2022، بلغ السعر العالمي للقمح القاسي 444.16 دولار للطن، وهو أعلى سعر مسجل في الفترة 1990-2022[175]. وقد أثار ارتفاع الأسعار مخاوفَ بشأن الأمن الغذائي في مصر التي كانت، قبل الحرب، تستورد ما يقرب من 75 في المائة من القمح المستهلك فيها من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وقد استجابت الحكومة المصرية بالتوجه نحو تحفيز الإنتاج المحلي، فأعلنت عن أسعار مرتفعة لمشتريات القمح، وبحثت عن مصادر بديلة للقمح، كالهند، وإن كانت تكاليف النقل من هذه المصادر أعلى. وقد دفع ارتفاع أسعار إنتاج القمح واستيراده نحو ارتفاع في كلفة دعم الخبز، ما تسبّب بضغوط أكبر على ميزانية الحكومة.

ونظراً لارتفاع مستويات الدين في مصر، وتزايد المتطلبات منها لخدمة الدين، توصّلت الحكومة المصرية إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022 تضمّن مجموعة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية. وبعد الاتفاق، تحوّلت مصر إلى نظام سعر صرف مرن تسبّب في انخفاض سريع في قيمة العملة. وانخفض سعر الجنيه المصري من 19.70 جنيه لكل دولار إلى 23.16 في اليوم الأول من التحوّل، ثم واصل انخفاضه ليصل إلى ما يقرب من 30 جنيه لكل دولار مع بداية عام 2023. والمنشود من نظام سعر الصرف الجديد هو تصحيح الاختلالات في الحسابات الخارجية، إلا أنّ انخفاض قيمة العملة، مقترناً بصدمات الأسعار العالمية ومحدودية العرض المحلي، أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم. وسُجِّلَت زيادة بنسبة 31 في المائة في الأسعار بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2022[176].

ويُتوقّع للنمو أن يتباطأ على المدى القريب[177]. ويشكّل ارتفاع تكاليف المعيشة خطراً كبيراً على الأسر الفقيرة والأسر من الطبقة المتوسطة، التي تنفق حصة أكبر من ميزانيتها على الغذاء مقارنة بالأسر الأكثر ثراء. وأظهرت دراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في عام 2022 أنّ الأسر التي تعيش في فقر في مصر، عندما واجهت زيادات عالية في الأسعار في بداية عام 2022، لجأت إلى استراتيجيات متنوعة للتأقلم، مثل وقف سداد الديون (84 في المائة)، وشراء أغذية وعلامات تجارية منخفضة الجودة (70 في المائة) وتقليل الاستهلاك الغذائي العام (47 في المائة). وخفّض بعض المجيبين إنفاقهم على التعليم (25 في المائة) والصحة (43 في المائة)، ما قد يحمل آثاراً طويلة الأمد على سُبُل عيشهم[178]. ويهدد رفع الأسعار بزيادة معدلات الفقر وتعميق أوجه عدم المساواة. ولربما تُخفَّف بعض هذه الآثار بفعل السياسات الاجتماعية التي أعلنتها الحكومة المصرية مؤخراً، مثل التوسّع في التحويلات الاجتماعية الموجّهة إلى فئات محددة، وإنشاء نظام ضريبي أكثر تصاعدية.

(ج) تطور برامج دعم الغذاء: الاعتبارات المالية والتغذوية

تُعَدّ برامج دعم الأغذية من أدوات السياسات العامة التي ترتبط بصورة خاصة بكل من انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، على الرغم مما تثير من جدل. وشكّلت سياسات الدعم هذه ركيزة أساسية للعقد الاجتماعي بين حكومة مصر ومواطنيها منذ أربعينات القرن الماضي، وأتاحت لجميع السكان، وعلى مرّ الزمن، دعماً كبيراً لأسعار المواد الغذائية الأساسية، مثل الخبز وزيت الطهي والسكر. ولطالما شكّلت هذه السياسات شبكة أمان هامة للذين يعيشون تحت ظل الفقر، وللأسر في الطبقة المتوسطة الدنيا.

ويوجد حالياً برنامجان رئيسيان لدعم الأغذية: دعم الخبز البلدي والبطاقات التموينية. والدعم بالبطاقة التموينية هو دفعة شهرية تتيح للعائلات شراء السلع المدعومة من متاجر الحصص التموينية باستخدام بطاقات إلكترونية. وشمل النظام الأصلي ثلاث سلع فقط، هي الأرز والسكر وزيت الطهي، لكن جرى توسيعه في عام 2014 ليشمل أكثر من 30 مادة غذائية وغير غذائية. وفي استطلاع أُجري في عام 2017 عن مدى رضا المواطنين عن السلع المدعومة، أفاد 94 في المائة من المجيبين بأنهم راضون تماماً أو إلى حد ما[179]. وأما برنامج دعم الخبز البلدي، فيتيح لكل شخص شراء ما يصل إلى خمسة أرغفة يومياً بسعر مخفض.

لكن لا بد من أخذ بعض العوامل في الاعتبار لدى النظر في فعالية برامج دعم الغذاء وكفاءتها. فالبرامج التي تغطي شريحة واسعة من السكان تنطوي على تكاليف باهظة على الحكومة. وقد تراوحت حصة دعم الغذاء من مجموع الإنفاق العام ما بين 4.5 و8 في المائة خلال العقد الماضي. وتتزايد كلفة تمويل الدعم الشامل للجميع مع ارتفاع معدلات التضخم وتنامي عدد السكان، ما دفع البعض إلى القول إنّ هذا النوع من الدعم أقل كفاءة في حماية أشدّ فئات المجتمع هشاشة من سياسات الحماية الاجتماعية الموجّهة. ويؤدي الدعم الشامل للجميع أيضاً إلى اختلالات في السوق، وضغوط تضخمية، وهدر للأغذية، وقد يفضي إلى سوق سوداء لإعادة بيع السلع الأساسية المدعومة بأسعار مرتفعة، ما حفز على محاولات عدة لإصلاح برامج دعم الأغذية والحد من اختلالات السوق. ففي عام 2014، على سبيل المثال، توقفت الحكومة عن دعم مخابز الدقيق لإنتاج الخبز وانتقلت إلى دعم أرغفة الخبز مباشرة.

وعلى الرغم من هذه الإشكاليات، يبقى الدعم الغذائي أداة فعالة للحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء. ووفقاً لدراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في عام 2018، يحمل دعم القمح في مصر آثاراً تدرجية في إعادة توزيع الثروة، ويتيح عموماً دعم الذين يعيشون في ظل الفقر. وهذا النمط هو على النقيض المباشر للآثار الرجعية لأنواع الدعم الأخرى، مثل دعم البنزين والديزل الذي تبيّن أنه يرسّخ عدم المساواة لأنّ الأثرياء هم الأكثر استفادة منه[180].

وعلى الرغم من أنّ سياسات الحماية الاجتماعية الموجّهة قد تكون أكثر كفاءةً من الدعم الشامل، فشرط تحسين الكفاءة هو فعالية التنفيذ. وفي الماضي، لم يؤدِّ تحرير بعض الموارد الناجمة عن خفض أنواع أخرى من الدعم، ولا سيما دعم

الطاقة، إلى زيادات مجدية في الإنفاق الاجتماعي في مصر[181]، على الرغم من بعض التحسن الذي سُجِّل مؤخراً[182]. وفي غياب برامج الحماية الاجتماعية الموجّهة والحسنة التصميم، والمؤسسات المناسبة لتنفيذها بفعالية، قد يحرم إلغاء الدعم الغذائي الأسر التي تعيش في ظل الهشاشة من الحماية، ويزيد تعرّضها لانعدام الأمن الغذائي، ويشعل الاضطرابات الاجتماعية.

وفي السنوات الأخيرة، تحوّل نظام الحماية الاجتماعية في مصر ببطء نحو زيادة التحويلات النقدية الموجّهة، على النحو المُطبَّق في برنامجي تكافل وكرامة، مع الحد من الدعم العيني. ونتيجة لذلك، خلال الفترة 2017-2020، انخفض عدد المستفيدين والمبلغ الذي تتلقاه كل أسرة في إطار برامج دعم الغذاء. وفي عام 2017، كان لدى 89 في المائة من الأسر بطاقات تموينية، واستفادت 90 في المائة من الأسر من الخبز المدعوم[183]، في حين حصلت 65 في المائة من الأسر في عام 2019 على بطاقات تموينية غذائية واستفادت 73 في المائة من الأسر من دعم الخبز[184]. وعلى نحو مماثل، خلال الفترة من عام 2017 إلى 2019-2020، انخفض المبلغ الذي تغطيه البطاقات التموينية من إجمالي الإنفاق على الغذاء، ومقدار تحويلات الخبز من مجموع الإنفاق على الحبوب، كما هو موضح في الجدولين 4 و5.

الشكل 31. الإنفاق على الغذاء كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام في مصر، 2011-2021

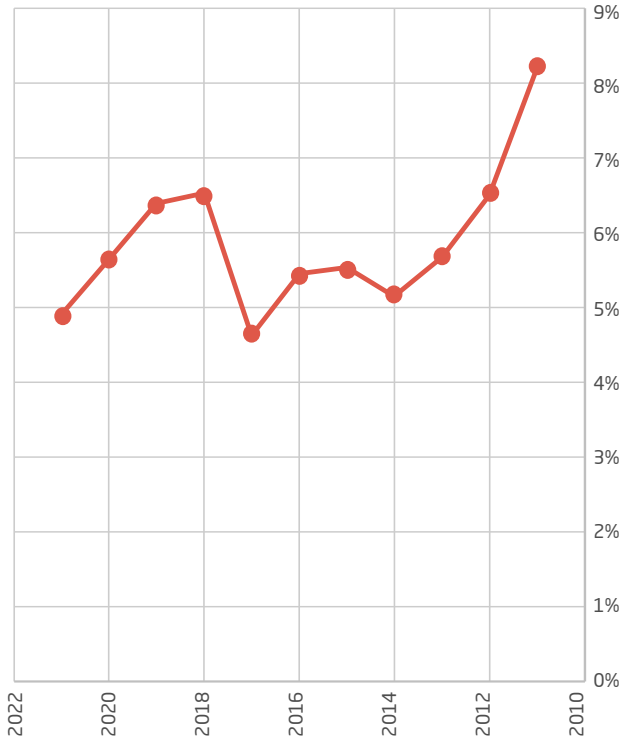

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من مرصد الإنفاق الاجتماعي التابع للإسكوا. https://sem.unescwa.org/ar/node/3.

الجدول 4. البطاقة التموينية كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على الغذاء (النسبة المئوية)

	جميع الأسر المعيشية	الأسر التي تنفق 10,000-19,999 جنيه مصري في السنة	الأسر التي تنفق أكثر من 200,000 جنيه مصري في السنة
2017	10	14	3
2020-2019	7	11	2

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة.

ملاحظة: متوسط النسبة المئوية لتحويلات البطاقة التموينية من إجمالي الإنفاق على الغذاء حسب الفئات السكانية مقسوماً على مستوى إنفاقها السنوي. وتشمل البيانات الأسر التي تحصل على دعم غذائي وتلك التي لا تحصل على هذا الدعم.

الجدول 5. دعم الخبز كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على الحبوب (النسبة المئوية)

	جميع الأسر المعيشية	الأسر التي تنفق 10,000-19,999 جنيه مصري في السنة	الأسر التي تنفق أكثر من 200,000 جنيه مصري في السنة
2017	3	5	1
2020-2019	1	2	0.3

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة.

ويدور جدل حول أثر الدعم الغذائي على الصحة. فطالما حفّز الدعم الغذائي الاستهلاك المفرط للأغذية الغنية بالسعرات الحرارية، التي تحتوي على الكثير من الدهون والسكر. وبيّنت دراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في عام 2016 أن المستويات العالية من الدعم بالبطاقة التموينية قبل عام 2014 (التي دعمت فقط زيت الطهي والأرز والسكر) ارتبطت بالوزن الزائد لدى النساء والأطفال في المناطق الحضرية[185]. ولعل توسيع نطاق البرنامج ليشمل مجموعة أوسع من الأغذية يزيل بعض هذه الآثار، وقد يُحدِث تحسينات في النواتج الصحية. إلا أنّ نظام البطاقة التموينية لا يشمل حتى الآن أي خضروات أو فواكه طازجة.

وثمة حيز للمزيد من الإصلاحات لزيادة فعالية نظام دعم الأغذية. فأولاً، لا بد من تحسين الاستهداف لضمان إدراج جميع الأسر التي تعيش في ظل الهشاشة. ففي عام 2017، لم تشمل التغطية بالبطاقة التموينية 6 في المائة من الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن 8,000 جنيه[186]. وبالإضافة إلى ذلك، قد يساعد إدراج معايير التغذية في تكييف البرنامج مع الاحتياجات المحددة للأسر المعيشية وتوفير حملات التثقيف والتوعية التغذوية عند الضرورة. وقد تتحسن النُظُم الغذائية التي يتّبعها السكان بإدراج منتجات مثل الخضروات والفواكه مقابل الحدّ من المكونات الغذائية غير الأساسية[187]. وأخيراً، قد يساعد الإلغاء التدريجي لضوابط الأسعار بحيث تستجيب أسعار المواد الغذائية لتغيُّر تكاليف الإنتاج والاستيراد على خفض اختلالات السوق. وسيعمل نظام البطاقة التموينية بعد ذلك كنظام للتحويلات النقدية بحيث يمكّن الذين يعيشون في ظل الفقر من شراء المنتجات الغذائية بأسعار السوق. وتجدر الإشارة إلى أنّ برامج التحويلات النقدية تنطوي على خطر زيادة التضخم مقارنة ببرامج الدعم العيني، فيستحسن استخدامها بحذر عندما تكون الضغوط التضخمية مصدر قلق فعلي.

2. دولة فلسطين

لا يزال الفقر وغياب التنمية منتشرين بين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويُعزى ذلك، في المقام الأول، إلى الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر والسياسات والممارسات التي تتّبعها سلطات الاحتلال[188]. وتشمل هذه السياسات قيوداً على الوصول وحركة الأشخاص والبضائع، والبناء والنشاط الاقتصادي في المنطقة جيم، فضلاً عن النشاط الاستيطاني. ولعلّ أقسى أشكال هذه القيود هي الحصار الإسرائيلي المديد على قطاع غزة منذ عام 2007. وقد تخلّلت الحصار هجمات عسكرية متكررة ضد القطاع، وخلّف ذلك تداعيات اجتماعية واقتصادية كارثية[189].

ونتيجة لهذه الظروف، ترتفع في دولة فلسطين معدلات عدم المساواة والبطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويحتاج فيها 2.1 مليون شخص، نصفهم من الأطفال، إلى المساعدات الإنسانية[190]. وفي عام 2022، أثّر الفقر على 26.6 في المائة من الفلسطينيين[191]، مع معدلات مماثلة من انعدام الأمن الغذائي (28.7 في المائة في عام 2020)[192]، ومعدلات أعلى من فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (31 في المائة في عام 2019)[193]. ولكن ثمة أوجه كثيرة لعدم المساواة بين مختلف الفئات السكانية. ففي عام 2021، استحوذ أغنى 10 في المائة من سكان دولة فلسطين على 66 في المائة من الثروة، ولم تتجاوز حصة أفقر 50 في المائة 3.3 في المائة من الموارد[194]. وسكان قطاع غزة، والأسر من المجتمعات المحلية البدوية – واللاجئون هم من بين أفقر سكان دولة فلسطين وأشدّهم تعرّضاً لمخاطر انعدام الأمن الغذائي.

ومحدودية الإمكانات الزراعية هي من العوامل التي تفاقم هشاشة حالة الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. إذ تسيطر إسرائيل على معظم الأراضي الخصبة وموارد المياه، وتقيّد الاستثمار الدائم والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تحدّث القطاع الزراعي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، رفضت إسرائيل 99 في المائة من مشاريع البناء لتطوير المنطقة جيم في الضفة الغربية[195] ومنعت أي نشاط فلسطيني لتطوير البنى الأساسية للمياه. وفي قطاع غزة، ألحقت الغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة وعمليات القصف أضراراً بالبنى الأساسية الزراعية والمائية، وأدى تقييد استيراد مواد البناء إلى تأخير إعادة إعمار هذه البنى الأساسية وإعادة تأهيلها. وعلى الرغم من أن الزراعة قطاع في غاية الأهمية للأمن الغذائي وسُبُل العيش في المناطق الريفية، لا يعمل فيها سوى حوالي 6 في المائة من السكان الفلسطينيين[196].

الشكل 32. نصيب الفرد من الإنفاق على الغذاء في عام 2017 لأعلى وأدنى شريحة عشرية من السكان حسب إجمالي الإنفاق

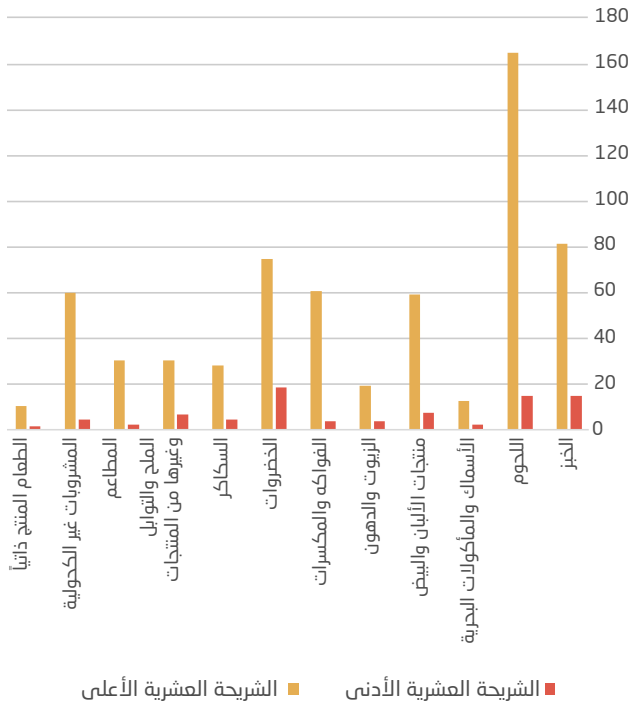

المصدر: إعداد الإسكوا استناداً إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لسنة 2016-2017.

الشكل 33. نصيب الفرد من الإنفاق حسب الموقع الجغرافي

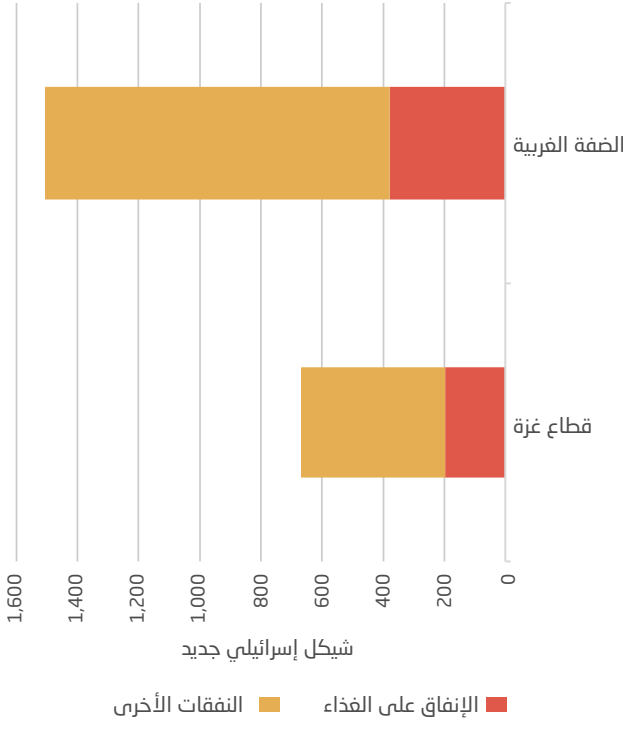

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين، 2016-2017.

ونتيجة لذلك، تعتمد دولة فلسطين كثيراً على الأسواق الدولية، حيث تستورد أكثر من 95 في المائة من القمح الذي تستهلكه[197]. إلا أنّ إسرائيل هي من يسيطر على حركة الاستيراد، وتُعَدّ سعة التخزين في دولة فلسطين محدودة وتقدَّر بكمية من القمح تكفي لحوالي 3 أشهر، ما يزيد التعرّض لمخاطر تقلّب الإمدادات من أسواق الغذاء الدولية. وفي أعقاب الحرب في أوكرانيا، تزايدت كلفة المواد الغذائية الأساسية في دولة فلسطين بنسبة 25 في المائة، ما فاقم انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفقيرة[198].

(أ) عدم المساواة الاقتصادية واستهلاك الغذاء

تعتمد دراسة الحالة هذه على بيانات من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لسنة 2016-2017 من أجل تحليل أنماط الاستهلاك الغذائي المختلفة بحسب الفئة السكانية والموقع الجغرافي. وأظهر المسح أوجهاً واضحة من عدم المساواة بين الأسر المعيشية الفقيرة والأكثر ثراء، وتُفسَّر التفاوتات، إلى حد ما، بالمعدلات الأعلى لانعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، وبين سكان مخيمات اللاجئين مقارنة ببقية السكان.

وبعد تصنيف الأسر وفقاً لإجمالي نصيب الفرد من الاستهلاك، يلاحَظ أنّ استهلاك الشريحة العشرية الأغنى زاد في عام 2017 بنحو 13 ضعفاً على استهلاك الشريحة العشرية الأفقر. أما في تصنيف الإنفاق على الغذاء، فقد زاد إنفاق الأغنياء على إنفاق الذين يعيشون تحت ظل الفقر بنحو 7.6 أضعاف، ولوحظت التفاوتات الأكبر في المشروبات غير الكحولية (أكثر بـ 14.2 مرة)، وعلى المطاعم (أكثر بـ 13 مرة) وعلى اللحوم (أكثر بـ 11.4 مرة)[199].

الجدول 6. نسبة الميزانية الغذائية المنفقة على كل مجموعة غذائية وفقاً للمنطقة الجغرافية (النسبة المئوية)

	الخبز	اللحوم	مشتقات الألبان والبيض	المشروبات غير الكحولية	المطاعم	الغذاء المنتج ذاتياً
الضفة الغربية	15	24.9	9.4	5.3	8.1	2
قطاع غزة	13.3	20.2	7.5	3.9	7.7	1.3

	الأسماك والمأكولات البحرية	الزيوت والدهون	الفواكه والمكسرات	الخضروات	السكر	الملح والتوابل وغيرها من المنتجات
الضفة الغربية	1.7	2.6	8.7	13.7	4.4	4.4
قطاع غزة	3.2	5.1	8.7	16.6	5	7.5

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لسنة 2016-2017.

ويمثل الإنفاق على الغذاء نسبة أعلى من الميزانية الإجمالية لمن يعيشون تحت ظل الفقر مقارنة بالأثرياء. وفي الشريحة العشرية السكانية ذات أدنى نصيب للفرد من الاستهلاك، شكل الإنفاق على الغذاء 35.4 في المائة من مجموع نفقات الأسر المعيشية، بينما بلغ هذا الإنفاق 20.6 في المائة لدى الشريحة العشرية الأعلى. ومن الناحية النسبية، خصّصت الأسر المعيشية الفقيرة نسبة أعلى من ميزانيتها الغذائية للخبز والزيوت والدهون والخضروات والتوابل مقارنة بالأسر الغنية، في حين أنفقت الأسر الأكثر ثراء حصة أكبر على اللحوم والفواكه والمشروبات.

(ب) الملامح الجغرافية لعدم المساواة في استهلاك الغذاء: قطاع غزة والضفة الغربية

تبرز أوجه صارخة من عدم المساواة في الفقر والأمن الغذائي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أنّ معدلات الفقر في قطاع غزة تزيد بأربعة أضعاف على ما هي عليه في الضفة الغربية، ويعيش في القطاع 90 في المائة من الفلسطينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي[200]. وتبين من مسح أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2022 أنّ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بلغ في قطاع غزة 42.4 في المائة مقارنة بمعدل 9.68 في المائة في الضفة الغربية. وقد خفّضت 19 في المائة من الأسر في قطاع غزة من استهلاكها للتعامل مع نقص الغذاء، وذلك مقارنة بحوالي 4.4 في المائة من الأسر في الضفة الغربية[201].

ووفقاً لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لعام 2017، كان متوسط الإنفاق الاستهلاكي في قطاع غزة في عام 2017 أقل من نصف المتوسط في الضفة الغربية، أي حوالي 670 شيكل إسرائيلي جديد للفرد في السنة في قطاع غزة، مقارنة بمتوسط قدره 1,506 شيكل جديد في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن الإنفاق على الغذاء في قطاع غزة أقل منه في الضفة الغربية، فهو يمثّل نسبة أعلى من ميزانيات الأسر المعيشية، أي حوالي 29.3 في المائة في قطاع غزة مقارنة بنسبة 25.2 في المائة في الضفة الغربية. وتُلاحَظ أيضاً اختلافات واضحة، بين المنطقة والأخرى، في كيفية توزيع الميزانية بين مختلف المجموعات الغذائية، كما هو موضح في الجدول 6. ففي قطاع غزة، أنفقت الأسر المعيشية نسبة أكبر من ميزانيتها الغذائية على الأسماك والزيوت والدهون والخضروات مقارنة بالضفة الغربية، ونسبة أقل على اللحوم ومنتجات الألبان والبيض.

وتتفاقم أوجه عدم المساواة عند المقارنة بين المحافظات الأغنى والأفقر. ففي الضفة الغربية، سُجلت أعلى مستويات الاستهلاك في القدس J1. أما في قطاع غزة، فقد سُجلت أدنى مستويات الاستهلاك في محافظة دير البلح، تليها محافظة شمال غزة. وكان الإنفاق العام للأسر في القدس J1

أكثر بأربعة أضعاف تقريباً من دير البلح، كما زاد الإنفاق على الغذاء بحوالي 2.7 مرة.

(ج) الإنفاق على الغذاء بين اللاجئين والنازحين

أبلغت الأسر المعيشية التي تعيش في مخيمات اللاجئين عن إنفاق إجمالي يقل بنسبة 30 في المائة عن بقية السكان، وعن إنفاق على الغذاء أقل بنسبة 19 في المائة. ومثلت الأغذية حصة أعلى من ميزانية المقيمين في المخيمات (29.6 في المائة) مقارنة ببقية السكان (25.7 في المائة). وكانت أوجه عدم المساواة بين السكان الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين وبقية السكان أكثر وضوحاً في الضفة الغربية منها في قطاع غزة، لا سيما وأن سكان القطاع هم أكثر فقراً، في المتوسط.

وكان إنفاق اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات على معظم المجموعات الغذائية أقل، بالأرقام المطلقة، من إنفاق بقية السكان. وتشمل بعض الاستثناءات ارتفاع الإنفاق على الزيوت والدهون، وخاصة بين السكان الذين يعيشون في المخيمات في الضفة الغربية، وانخفاض كميات الأغذية المنتجة ذاتياً.

3. موريتانيا

موريتانيا هي من بين أكثر البلدان صحراوية وأقلها كثافة بالسكان في المنطقة العربية. ويمرّ البلد الآن بمرحلة انتقالية، من مجتمع رعوي تقليدي إلى توسّع حضري سريع. وانخفضت معدلات الفقر في موريتانيا من 38.3 في المائة في عام 2010 إلى 33.6 في المائة في عام 2022[202]، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق الريفية، وهجرة جزء من فقراء المناطق الريفية إلى العاصمة نواكشوط[203]، وزيادة صادرات التعدين ومصائد الأسماك. وعلى الرغم من منحى التقدم هذا، لا يزال الوصول إلى البنى الأساسية في البلد منخفضاً، وكذلك إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والكهرباء، ولا تزال مستويات التعليم متدنية. ويتركز الفقر المزمن، غالباً، في المناطق الريفية وفي الجنوب، ولا سيما في كيدي ماغا وكوركول. ومعدلات عدم المساواة في الثروة في موريتانيا مرتفعة، إلا أنها أقل مما هي عليه في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة. ففي عام 2021، كان أغنى 10 في المائة يستحوذون على 57.8 في المائة من ثروة البلد، بينما يمتلك أفقر 50 في المائة 4.9 في المائة من هذه الثروة[204].

وعلى الرغم من التحسن الذي تحقق في الحد من الفقر، لا يزال الأمن الغذائي مصدر قلق بالغ. فقد ارتفعت معدلات النقص التغذوي، من 8.2 في المائة في عام 2010 إلى 10.1 في المائة في عام 2020، وكاد معدل انعدام الأمن الغذائي يتضاعف خلال الفترة نفسها، إذ ارتفع من 26.3 في المائة في عام 2010 إلى 45.3 في المائة في عام 2020. وارتفعت معدلات السمنة، من 10.3 في المائة في عام 2010 إلى 12.7 في المائة في عام 2020، ولكنها لا تزال أقل من المستويات الإقليمية العربية. ويحتاج جزء كبير من السكان إلى المساعدة الإنسانية.

الشكل 34. الاختلافات في مدى انتشار المشاكل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية

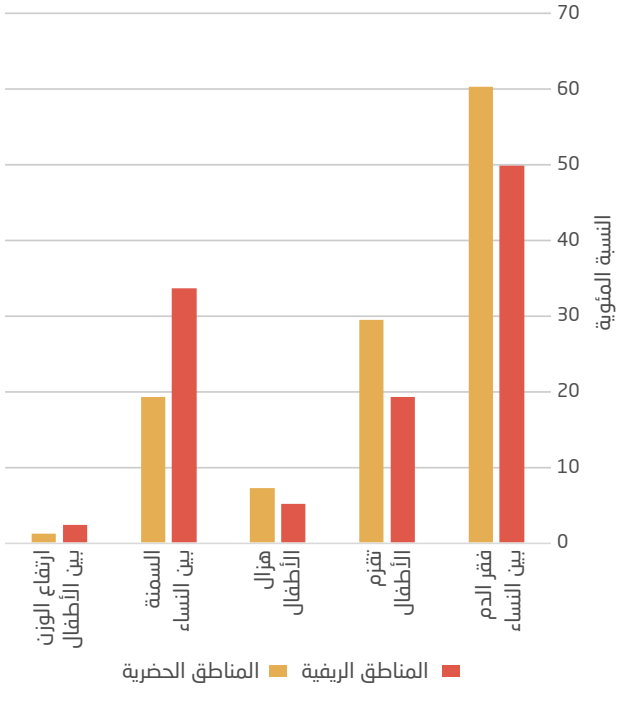

المصدر: إعداد الإسكوا باستخدام بيانات من المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا للفترة 2017-2019.

الجدول 7. الشريحة الخمسية للثروة (النسبة المئوية)

	فقر الدم بين النساء	تقزم الأطفال	هزال الأطفال	السمنة بين النساء	الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن
الأدنى	68.9	34.8	8	13	0.7
الثانية	60.9	28.3	7	18.6	0.9
الوسطى	55.3	24.3	6.7	24	1.7
الرابعة	52.7	20.9	5.8	32.7	1.4
الأعلى	45	14.5	3.1	41.6	3.7

المصدر: إعداد الإسكوا باستخدام بيانات من المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا للفترة 2017-2019 .

والنشاط الزراعي في موريتانيا محدود، ويتجه نحو التضاؤل بفعل تواتر موجات الجفاف. وتُعَدّ ثلثا أراضي البلد صحراوية وغير مأهولة، ولا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 0.5 في المائة. وعلى مرّ تاريخ البلد، ساهم الرعي والإنتاج الحيواني في الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي، إلا أنّ هذا النمط يتجه إلى التغيُّر نتيجة لتواتر موجات الجفاف وتوطّن المجتمعات الرعوية التقليدية أو شبه المترحلة. وفي عام 2021، ساهمت الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 18.6 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي[205]. ونظراً لمحدودية القدرة الإنتاجية في موريتانيا، فهي تستورد 60 في المائة من المواد الغذائية الأساسية التي تستهلكها.

عدم المساواة في النواتج الصحية

يُظهر المسح الديمغرافي والصحي للفترة 2019-2021 في موريتانيا مستويات مقلقة من المشاكل الصحية المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي بين النساء والأطفال. ويكشف التحليل أنّ الثروة ومستوى التعليم والموقع الجغرافي ترتبط بقضايا صحية محددة. وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من نصف النساء يعانين من نقص الحديد بينما يعاني طفل من كل أربعة من التقزم. وثمة تفاوتات كبيرة من حيث حالات المشاكل الصحية بين مختلف الفئات السكانية. وتتزايد معدلات فقر الدم بين النساء والتقزم والهزال بين الأطفال لدى سكان المناطق الريفية والأسر المعيشية الفقيرة والسكان الأقل تعليماً. والسمنة أكثر انتشاراً بين النساء ذوات المستويات الأعلى من الثروة والتعليم، وبين سكان المناطق الحضرية.

وينتشر فقر الدم بين النساء في جميع أنحاء البلد، ويزيد عدد المصابات به على نصف النساء في سن الإنجاب (56 في المائة)، وهو أعلى حتى من المتوسط الإقليمي المرتفع (الذي بلغ 33.2 في المائة في عام 2019)[206]. والفوارق في انتشار فقر الدم بين النساء كبيرة بين الخمس الأفقر (بمعدل 68.9 في المائة) والخمس الأغنى (45 في المائة)، وبين الأسر المعيشية التي تعيش في كيدي ماغا (66.1 في المائة) وكوركول (65 في المائة) حيث تقطن بعض أفقر أسر البلد، وبين الأسر المعيشية التي تعيش في المناطق الأكثر ثراء، مثل منطقتي تيرس زمور وإينشيري (32.8 في المائة). وعلى نحو مماثل، ترتفع معدلات فقر الدم بين النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية (61.4 في المائة) مقارنة بالنساء اللواتي يعشن في المناطق الحضرية (50.6 في المائة).

ومقارنة بالمعايير الدولية، تُعَدّ معدلات تقزم الأطفال في البلد مرتفعة، بنسبة 25.8 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة. أما معدلات هزال الأطفال فتُصنَّف على مستوى متوسط من الخطر، بنسبة 6.4 في المائة. وتبرز، في هذا السياق، تفاوتات كبيرة وواضحة وفقاً لمستوى الثروة، ففي الأسر الفقيرة، بلغ معدل تقزم الأطفال 34.8 في المائة، ومعدل هزال الأطفال 8 في المائة، أما الأسر الأكثر ثراء فسجلت 14.5 في المائة و3.1 في المائة على التوالي. وتتّسع التفاوتات إذا ما اعتُبِرت من حيث مستوى التعليم، فانتشار التقزم بين الأسر المعيشية التي لم تحصل على أي تعليم رسمي أكثر بثلاثة أضعاف من الأسر الأكثر تعليماً، وانتشار هزال الأطفال أكثر بحوالي ستة أضعاف.

وتؤثر السمنة على 26.9 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً في موريتانيا. وتنتشر السمنة بين الأسر المعيشية الأكثر ثراء بمعدلات أكبر بكثير، تبلغ 41.6 في المائة، ولا تزيد النسبة على 13 في المائة بين النساء اللواتي يعشن تحت ظل الفقر. وعلى نحو مماثل، تعاني 34.1 في المائة من النساء في المناطق الحضرية من السمنة، مقابل 19.5 في المائة من النساء في المناطق الريفية. ولوحظت هذه الظاهرة في بلدان أخرى منخفضة الدخل، حيث ترتبط السمنة بثراء أكبر وبالسكن في المدن الأكبر، ومع تطور هذه البلدان يتحوّل تركز مشاكل السمنة إلى السكان الأشد فقراً والمناطق الريفية. ولذلك، على الحكومة أن تتحرك، وبسرعة، من خلال اتخاذ إجراءات محددة تعزز أنماط المعيشة الصحية وتيسّر تكلفة المنتجات المغذية وتجعلها في متناول السكان.

4. العراق

يسعى العراق، بعد عقدين من عدم الاستقرار عقب غزو عام 2003، إلى إعادة بناء البلد وتحسين الظروف المعيشية. ولا يزال البلد أمام مصاعب جمّة، من دمار البنى الأساسية إلى ارتفاع عدد النازحين داخلياً ومعدلات البطالة. وقد ارتفع معدل الفقر من 26.7 في المائة في عام 2006 إلى حوالي 32.1 في المائة في عام 2022[207]. وبقي عدم المساواة في الثروة ثابتاً عند معدلات مرتفعة للغاية على مدى العقد الماضي. وفي عام 2021، كان أغنى 10 في المائة من سكان البلد يمتلكون 72.1 في المائة من الثروة، ولم تتجاوز حصة أفقر 50 في المائة من السكان 1.6 في المائة من الثروة. ولم تتغيّر هذه المستويات منذ عام 2010[208].

وتنعكس المستويات المرتفعة من عدم المساواة الاقتصادية على مستويات الأمن الغذائي. ففي العراق مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وكذلك مستويات مرتفعة من السمنة، مع اتجاه أوجه عدم المساواة نحو تزايد حاد. وفي عام 2020، بلغت معدلات النقص التغذوي 15.9 في المائة، في زيادة من 15 في المائة في عام 2010[209]. وتزايدت معدلات السمنة، من 26.9 في المائة في عام 2010 إلى 30.4 في المائة في عام 2016[210]. وعلى الرغم من أن معدل انتشار

الشكل 35. الاختلافات في معدلات انتشار تقزم الأطفال حسب الشريحة الخمسية للثروة

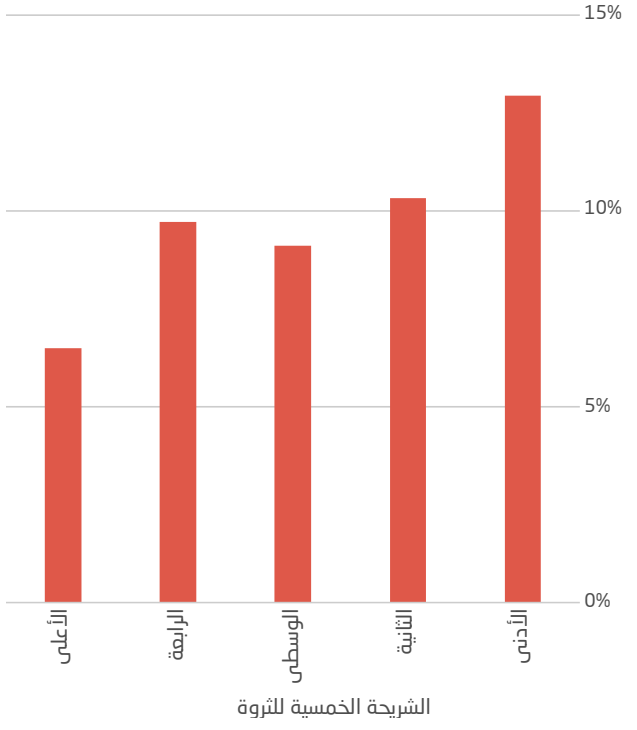

المصدر: إعداد الإسكوا باستخدام بيانات من المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في العراق لعام 2018.

فقر الدم بين النساء تراجع بعض الشيء، من 31.2 في المائة في عام 2010 إلى 28.6 في المائة في عام 2019، إلا أنّ هذا المعدل لا يزال مرتفعاً[211].

ولم تمثل الزراعة إلا 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021[212]، وعلى الرغم من ذلك، فهي ثاني أكبر مساهم في الاقتصاد بعد قطاع النفط، وتوظف حوالي 18 في المائة من القوى العاملة[213]. وفي عام 2018، أنتج العراق 43 في المائة من القمح الذي يستهلكه[214]. إلا أنّ مساحات التربة الخصبة في البلد تقلّصت خلال العقود الأخيرة بسبب تزايد ملوحة التربة. وفي عام 2021، كانت 13 في المائة من الأراضي تقريباً صالحة للإنتاج الزراعي[215]. ووفقاً لتقديرات وزارة الزراعة العراقية، أدت الهجمات المركزة، التي وقعت في أعقاب أزمة تنظيم الدولة الإسلامية، إلى تدمير البنى الأساسية الحيوية وإلى انخفاض بنسبة 40 في المائة في إنتاجية القطاع الزراعي، الذي لم يتعاف من هذه التبعات بعد[216].

الشكل 36. انتشار المشاكل الصحية المتعلقة بتغذية الأطفال حسب المنطقة الجغرافية

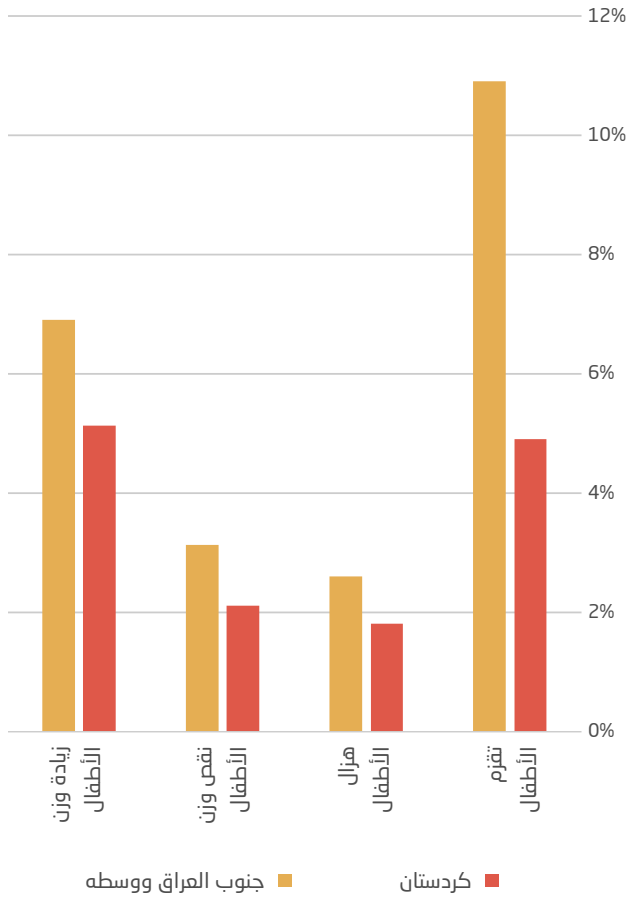

المصدر: إعداد الإسكوا باستخدام بيانات من المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في العراق لعام 2018.

عدم المساواة في النتائج التغذوية للأطفال

يشير أحدث مسح عنقودي متعدد المؤشرات أُجري في عام 2018 إلى انتشار نقص تغذية الأطفال في العراق وبين مختلف الفئات السكانية. وتأتي معدلات التقزم والهزال لدى الأطفال ضمن الحدود التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية منخفضة (9.9 في المائة و2.5 في المائة على التوالي)[217]. إلا أنّ أوزان 2.9 في المائة من الأطفال منخفضة للغاية مقارنة بأعمارهم، وبالمقابل يعاني 6.6 في المائة من الأطفال من زيادة الوزن. وهناك تباينات كبيرة في هذه المعدلات، تبعاً للموقع الجغرافي ومستوى تعليم الأم وثروة الأسرة.

وعند مقارنة المؤشرات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية، تظهر اختلافات كبيرة في انتشار التقزم والهزال بين الأطفال، ولكن تُسجَّل في المناطق الحضرية معدلات أكبر لزيادة الوزن بين الأطفال؛ فيعاني 7 في المائة من الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية من زيادة الوزن، مقارنة بنسبة 5.9 في المائة من الأطفال في المناطق الريفية.

وبتحليل أوجه القصور في تغذية الأطفال، مصنفةً حسب ثروة الأسرة المعيشية، يلاحَظ أنّ معدلات تقزم الأطفال بين الأسر الفقيرة هي أعلى مما هي عليه بين الأسر الأكثر ثراء. ويبلغ معدل انتشار التقزم بين الأطفال في الشريحة الخمسية الأدنى للثروة 12.9 في المائة مقارنة بنسبة 6.5 في المائة في الشريحة الخمسية الأعلى. وترتفع نسبة التقزم بين أطفال الأمهات اللواتي لم يحصلن على أي تعليم رسمي لتبلغ 14.4 في المائة، مقارنة بنسبة 6.9 في المائة بين أطفال الأمهات اللواتي حصلن على تعليم ثانوي أعلى. غير أنّ هزال الأطفال والوزن الزائد لا يرتبطان بشكل واضح بفئة الثروة أو بمستوى تعليم الأم.

يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على صحة الأطفال. أما من حيث المنطقة الجغرافية، فتُسجَّل في جنوب ووسط العراق مستويات أعلى من التقزم لدى الأطفال (10.9 في المائة) ومن الهزال (2.6 في المائة) مقارنة بإقليم كردستان (4.9 في المائة و1.8 في المائة على التوالي). وترتفع معدلات السمنة بين الأطفال في جنوب العراق ووسطه (6.9 في المائة) مقارنة بإقليم كردستان (5.1 في المائة). وتبرز الحاجة إلى سياسات مصمّمة خصيصاً لتعزيز الانتقال إلى أنماط معيشة أكثر صحةً، إلى جانب سياسات شاملة للحماية الاجتماعية.